وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

تخصص: دراسات مغاربية.

عنوان:

مستقبل القضية الصحراوية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

من إعـــداد الطالبة:

- ليلى المهدي نافع.

إشـــراف الأستاذ:

– شاربي محمد.

لجنة المناقشة:

- الأستاذ:بن زايد محمد.....رئيسا
- الأستاذ:بوعناني سميحة.....مناقشا
- الأستاذ: شاربي محمد.....مشرفا

السنة الجامعية: 2016– 2017م

كلـمة شكر وعرفان

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يملأ أرجاء السموات و الأرض على توفيقي في طلب العلم و تكليلي بهذا العمل المتواضع

وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم و رضي الله عن أله وعن جميع أصحابه الكرام.

قال الله تعالى:" و إن شكرتم لأزيدنكم"، إن الشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع فمهما كانت النتيجة لا نبخل في تقاسمه مع من ساعدنا في انجازه و نخص بالذكر:

الأستاذ المؤطر: "شاربي" الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة وتوجيهاته حتى تكون هذه المذكرة في المستوى .

إلى كل الأساتذة الذين أناروا لنا درب العلم من الطور الابتدائي إلى الجامعي إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة من بعيد أو من قريب.

الإهـــداء:

إلى من ذكرها الرحمن في كتابه العزيز، إلى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر إلى نبع الحنان، والمحبة والوفاء، إلى من علمتني الصمود مهما سدلت الظروف أمي الحنون "أم خوتة"

إلى الشمعة التي تحترق لتنيرلي درب الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى الذي حماني تحت جناحه، أبي الغالي "مهدي ".

إلى الذين أشرقوا أنوار الأمل في حياتي، إلى الذين إذا زعزعني الدهر لجئت إليهم، سندي وقوتي في الدنيا، إخوتي: محمد، أباد، القوث.

وإلى أعز صديقاتي وحبيبات قلبي الغاليات احجب نفعي، مريم بادي، نصرى.

واخص بالذكر كل الطالبات الصحراويات الدارسات في جامعة سعيدة

إلى كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها.

والى ناصر القضية الصحراوية جيش التحرير الشعبي الصحراوي المكافح.

ليلى المهدي

مقدمة

يمثل النزاع في الصحراء الغربية أحد أطول النزاعات التي عرفتها القارة الإفريقية وهو دائر منذ سنة **1976** بين طرفين أساسيين هما المملكة المغربية من جهة والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة أخرى.

فالمملكة المغربية تعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداد طبيعي لترابها، مستندة في ذلك على حجج تاريخية واجتماعية مختلفة، ترى فيها المملكة أنها دليلا باقيا على أحقيتها الكاملة في الإقليم، رافعة شعار "الصحراء في مغربها و المغرب في صحرائه"، أما جبهة البوليساريو فهي تطالب باستقلال الإقليم من خلال إعطاء الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، معتمدة على القانون الدولي ومختلف قرارات الأمم المتحدة سواء الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، والتي تدعو إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، رافعة شعار كل الوطن أو الشهادة.

لقد كان انسحاب المستعمر الإسباني القديم من إقليم الصحراء الغربية سنة **1975** بعد أن احتله لمدة **91** سنة دون إجرائه استفتاء تقرير المصير كما كان مقررا بداية لحرب طويلة بين المغرب والبوليساريو انتهت بعد جهود إفريقية وأممية كبيرة بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بينهما سنة **1991**، ليدخل الطرفان بعدها في مسار تسوية النزاع سلميا تحت رعاية الأمم المتحدة، يقضي بتنظيم استفتاء عادل يمكن فيه الشعب الصحراوي من تقرير مصيره إما بالاستقلال التام أو الانضمام إلى المملكة المغربية.

وتعد الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية من موقع جغرافي يربط إفريقيا بأوروبا، وشواطئ غنية بمختلف أنوع الأسماك، والثروات المعدنية وباطنية ثمينة، المحفز الرئيسي لمختلف الأطماع الاستعمارية.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

تعود أسباب اختيار الموضوع مستقبل القضية الصحراوية في ظل الأوضاع الدولية الراهنة "كموضوع الدراسة والبحث إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

بالنسبة للدوافع الذاتية هو الانتماء للمغرب العربي وكوني أحد أبناء الصحراء الغربية وصاحب القضية ومعني بالدراسة والرغبة في دراسة الموضوع بسبب التطورات التي عرفتها القضية.

أما فيما يخص الدوافع الموضوعية، تنحصر في مستويين إقليمي ودولي:

- **المستوى الإقليمي:**

فإن النزع الصحراء الغربية شكل عاتقا في تقديم مسار اتحاد المغرب العربي الذي أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة، كما أن النزاع يشكل تهديدا مستمرا لاستقرار المنطقة

- **المستوى الدولي:**

فالنزاع يمثل اختبارا حقيقيا لمدى فعالية ومصداقية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية من جهة، ويكشف في الوقت ذاته ما تحمله المنطقة ككل من رهانات للقوى الكبرى اليوم من جهة أخرى.

- **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس قضية تدور فصولها في منطقة ذات أهمية كبيرة إقليميا ودوليا، فضلا عن كون موقعها له إثارة مباشرة وغير مباشرة على الوطن العربي، إضافة إلى أنه لها آثار بالغة الأهمية في مجرى التحولات والأحداث الكبيرة التي شهدها العالم، خاصة في ظل التركيز الأمريكي الأوروبي عليها خاصة بعد الانتشار الواسع لما بات يعرف بـ (الإرهاب) والهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا تكون المنطقة تمثل حدا فاصلا بين العالم العربي والغربي فضلا عن الثروات التي تحتويها المنطقة والتي جعلتها ذات أهمية إستراتيجية كبرى يصعب معها إيجاد حل للنزاع.

أدبيات الدراسة:

لقد تناول موضوع الصحراء الغربية والقضية الصحراوية عدة دراسات وأبحاث سابقة سنذكر منها:

1- كتاب الأستاذ علي الشامي، بعنوان: الصحراء الغربية و عقد التجربة في الوطن العربي، الصادر في بيروت دار الكلمة للنشر، سنة **1980**، و تعتبر من اهم المصادر المتعلقة بتاريخ المنطقة منطقة المغرب العربي من قبل الفتوحات الإسلامية و حتى السنوات الأولى للصراع الصحراوي.

2- دراسة الأستاذ كارلوس رويت ميغيل بعنوان: الطريق القانوني والسياسية الطويل إلى "مخطط يتكر الثاني" التي كان لها دور في تسليط الضوء على مخطط التسوية الأممية، والحلول السياسية المقترحة لحل النزاع.

أما بالنسبة للرسائل الجامعية نذكر أطروحات الدكتوراه:

- نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، للدكتور "شغناف مسعود" الذي سعى من خلال بحثه إلى إمكانية إيجاد صيغة وإجراءات يمكن أخذها بعين الاعتبار في محاولات جديدة من اجل حل سلمي و نهائي للنزاع المعقد في الصحراء الغربية.

إشكالية الدراسة:

إن إحدى الخصوصيات الهامة في نزاع الصحراء الغربية هي التضارب الحاصل بقوة بين القانون والسياسة، فمن جهة يوجد مخطط أممي قائم على القانون الدولي يقضي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية هذا الموضوع على مستوى العلاقات الدولية فإن هذه الدراسة ترتكز على إشكالية جوهرها ما هو متقبل للقضية الصحراوية في رهان الأوضاع الدولية الراهنة، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر على مسار القضية؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة مرتبطة بالموضوع المدروس وهي:

- ما هي الحجج التي سند عليها طرفي النزاع للمطالبة بأحقيتهم في الإقليم؟.
- ما هي آفاق القضية في ظل التحولات الدولية؟.
- ما مواقف الفواعل الدولية الفواعل الدولية في ظل التحولات الدولية؟.
- ما هي العوائق التي واجهت استفتاء تقرير المصير و إلى أي مدى يمكن نجاحه؟.

- **فرضيات الدراسة:**

- حالة الجمود تجعل المنطقة في شلل سياسي وترهن تحقيق الوحدة المغاربية.
- طول مدى النزاع يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها وهيبتها لدى طرفي النزاع.
- التحولات التي يعرفها المجتمع الدولي وبعض الدول قد يدخل القضية في تطورات جديدة.
- بقاء النزاع في حالة الأحرب والسلم يؤدي وظائف إيجابية للمغرب والدول الكبرى.

- **الإطار الزمني والمكاني:**

فبداية حدود الدراسة من المحاولات الاستعمارية الأولى إلى الانسحاب الاسباني من إقليم الصحراء الغربية بموجب اتفاقية مدريد **14** نوفمبر **1975** وانتقال النزاع إلى أطراف جديدة هما البوليساريو والمغرب وتم التركيز على الفترة **1975** إلى آخر التطورات من أجل استيعاب الإشكالية المطروحة.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إن طبيعة موضوع الدراسة وإطارها الزمني يمتاز بالتعقد والتساؤل مما يطلب استخدام أكثر من منهج واحد:

1- **المنهج التاريخي:** استخدامه كان في الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل ظاهرة.[1]

[1] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، المكتبة الجزائرية، بودواد، 2005، ص 155.

2- **المنهج الوصفي**: لوصف ظاهرة موضوع الدراسة ويفسر عنه بطريقة من طرق التحليل والتفسير العلمي بشكل منظم من أجل الوصول إلى أغراض معينة.

3- **المنهج التحليلي**: (تحليل الوضع الأمني)، تحليل وضعية القضية ومسارها المستقبلي وكذلك دراسة وتحليل وضعها القانوني.

- **صعوبات البحث:**

إن الصعوبات الأساسية التي واجهتني هي النقص أو عدم المراجع في التطورات التي حدثت مؤخرا في القضية الصحراوية، وقد ركزت في البحث على كتب تناولت القضية بالإضافة إلى المقالات المكتوبة في مجلات محكمة.

- **خطة البحث:**

لقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول رئيسية وملاحق مع مرعاة التسلسل الزمني، حيث تناولت في **الفصل الأول** إطار معرفي للقضية الصحراوية والصحراء الغربية، حيث جاء فيه نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء وكذا أصل وعدد السكان والأهمية الإستراتيجية مرورا بالجذور التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية ومواقف الأطراف المعنية بالنزاع.

أما في **الفصل الثاني** فقد جاء فيه آفاق القضية الصحراوية في دور المنظمات الدولية وأزمة التركزات حيث ذكر من المنظمات هيئة الأمم المتحدة حيث هي المعنية بالنزاع وفي حل القضايا

الاستعمارية وكذا منظمة الاتحاد الإفريقي وحلوله للقضية وآفاقه المستقبلية لحل النزاع، أما أزمة الكركرات لا بد من الوقوف عندها بسبب الأزمة خلفتها في الفترات السابقة.

الفصل الثالث فقد تناول آفاق القضية الصحراوية في دور رهان استفتاء بتقرير المصير حيث جاء فيه الوقوف على تعريف الاستفتاء وشروطه ودوافعه وكذا التحديات التي واجهته وآفاقه.

لننهي البحث بملاحق تتضمن اتفاقيات مختلفة وسيناريوهات مختلفة بالإضافة إلى قائمة المراجع المستعملة.

الفصل الأول
الصحراء الغربية والقضية الصحراوية: إطار معرفي

تمهيد:

تعتبر منطقة الصحراء الغربية من مناطق النفوذ الدولية التي تعاقبت عليها قوى استعمارية، فإن تاريخ الصحراء الغربية حتى بدايات الاستعمار الإسباني في أواخر القرن التاسع عشر لا يمكن فصله عن تاريخ منطقة شمال غرب إفريقيا فبفضل موقعها الإستراتيجي تحولت إلى همزة وصل بين العالمين الغربي—الإفريقي والغربي خاصة في المبادلات التجارية، وبفضل مؤهلاتها الطبيعية وما تزخر به من ثروات جعلت منها منطقة استقطاب استعمارية، الأمر الذي جعل من تاريخ المقاومة الصحراوية أنها لم تقاوم يوما استعمارا واحدا، بل كانت دائما تتعرض لغزو دول كثيرة في أن واحد مثلما حدث مع اسبانيا والبرتغال أيام الاستكشافات الجغرافية، ومع إسبانيا وفرنسا أيام الاستعمار وأخيرا مع المغرب وموريتانيا بعد تسليم إسبانيا المنطقة لها عقب اتفاقية مدريد في **14** نوفمبر **1975** التي تخلت بموجبها إسبانيا عن إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا ثم ما لبثت أن انسحبت الأخيرة من الصراع بموجب اتفاقية سلام أبرمته مع جبهة البوليساريو في **05** أوت **1979** وإعلانها عن تخليها عن مطالبها في الصحراء الغربية، ليبقى الصراع بين جبهة البوليساريو والمغرب، والذي امتد طيلة **16** سنة (**1975-1991**) ثم الدخول بعد ذلك إلى مرحلة أخرى من الصراع "لا سلم ولا حرب" تعهد الطرفان خلالها بالبدء في إجراءات لتنظيم استفتاء يقرر من خلال سكان الإقليم مصيرهم برعاية منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية سابقا)، ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة الصحراء الغربية والوقوف على الصفة القانونية للنزاع على الإقليم وكذا نبذه تاريخه عن المنطقة وأهمية المنطقة.

المبحث الأول: التعريف بالصحراء الغربية و القضية الصحراوية.

إن الدارس لتاريخ الصحراء الغربية يبدو له أن هذا الإقليم عمره الإنسان منذ القدم، وبالتالي يكون من الضروري دراسة منطقة الصحراء الغربية في فترة ما قبل الاستعمار الإسباني، كما عرف الإقليم قدوم عدة أجناس من البشر ساهمت في إعطاء نزاع الصحراء الغربية ضجة قانونية خاصة.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية.

نظرا للموقع الاستراتيجي لإقليم الصحراء الغربية، فقد عرف هذا الإقليم قدوم عدة شعوب إليه، من الشمال ومن الجنوب وعبر المحيط الأطلسي من الغرب وإفريقيا ومن أوروبا.

إن أول الاتصالات بإقليم الصحراء الغربية من قبل الدول الأوروبية بحدودها الحالية لو لوجود بعض التداخل بين هذا الإقليم وأقاليم الدول المجاورة،[1] مع العلم أن الحدود الحالية أغلب الدول الإفريقية سواء في الشمال أو الجنوب هي حدود موروثة عند الاستعمار وأشار في هذا الصدد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سابقا إلى ضرورة، احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار لتفادي النزاعات الحدودية بين الدول وفي نفس السياق يقول المؤرخين أن خلال سنة **1454** نزل أحد المعمرين الإسبان وهو المسمى "**ديغو كارثيا Diego Garcia**" وسط سيطرته وسط سيطرته على جزر الكناري ولما استقر انطلقت حملة إسبانية نحو إقليم الصحراء الغربية واستطاع

[1] Tony Hadjes, **Sahara Occedental**, **origine et jeux une guerrre au desert**, L'hormattan, Paris, P 125

الإسبان في تلك الفترة أن يقيموا قلعة مراقبة على السواحل الصحراء الغربية أطلق عليه إسم "**سانتا كروز دومار Santa Cruz Santa Cruz**".[1]

لكن خلال سنة **1524** استطاعت بعض القبائل الصحراوية أن تقضي على قلعة سونتا كروز وتدميرها، كانت النتيجة هروب الإسبان من تلك المنطقة ليغيروا اهتمامهم بمنطقة الصحراء الغربية مؤقتا بمناطق أخرى في قارة أمريكا الجنوبية.[2]

وخلال القرنين الخامس والسادس عشر ميلادي أعادت مجموعة من المستوطنين الإسبان في جزر الكناري وقامت بعده حملات على إقليم الصحراء الغربية بحث عن الذهب، امتازت هذه الفترة حتى القرن التاسع عشر بدخول القبائل الصحراوية معارك طائلة ضد الأطماع الأجنبية لاسيما الحملات الأوروبية التي كانت تحاول السيطرة على الإقليم خلال سنة **1638** استطاع الهولنديون امتلاك جزر عرق وبن المقابلين لسواحل الصحراء الغربية وما ميز تلك الفترة هو دخول المستعمرين الأوروبيين الفرنسيين في صراعات من أجل السيطرة على الصحراء الغربية استمر إلى أن قامت الدول الأوروبية بعدة اتفاقيات حول تقسيم المستعمرات فيما بينها وسرعان ما قامت بعض القبائل بهجمات مكثفة على القواعد التي أسسها الإنجليز.[3]

[1] بكر محمد عصمت، **الشعب الصحراوي قصة و كفاح**، دار البحتري للدراسات و النشر، دمشق، 2002، ص 24.

[2] نفس المرجع، ص 25.

[3] عبد الوهاب، **البوليساريو جيش و شعب**، دار المنارة للدراسات و الترجمة، دمشق، 1987، ص 48.

استمرت المحاولات الأوروبية لاسيما منها الإسبانية الرامية إلى احتلال إقليم الصحراء الغربية، وهذا رغم أن اسبانيا لم تكن الدولة الوحيدة المهمة بالإقليم كما أسلفنا بل كانت تتقاسمها في ذلك عدة دول استعمارية كفرنسا.

وخلاصة القول حول تلك الفترة التي ميزت الإقليم هو كون الحملات الأوروبية المشكلة من عدة أجناس كانت تحاول كل على حدة السيطرة على الإقليم وكانت تجد دائما القبائل الصحراوية بالمرصاد.

وجمع المؤرخون أن أول حملة استكشافية حقيقة الإقليم الصحراء الغربية بدأت سنة **1850** بن تزايد اهتمام الأسباب بالإقليم، وبدأت تنهي السيطرة على وسط نفوذها على الإقليم وتمكنت إسبانيا من دخول منطقو وادي الذهب وأعلنتها منطقة محمية من طرفها ودخلت في مفاوضات مع فرنسا التي كانت تتواجد بالمنطقة، وذلك من أجل الاعتراف بالنفوذ الإسباني على وادي الذهب.

وبذلك استطاعت اسبانيا أن تبسط نفوذها على منطقة واد الذهب ابتداء من سنة **1884**.

المطلب الثاني: حول أصل و عدد سكان الصحراء الغربية.

أولا: حول أصل سكان الصحراء الغربية.

لم يتفق المؤرخون من تحديد الشعب الذي كان يقطن بالصحراء الغربية قبل قدوم العرب إليها، فهناك من يرى أن هذا الإقليم كان يوجد به بعض الشعوب المقيمة بإفريقيا السوداء، ثم دخلها البربر الذين نزحوا من شمال إفريقيا وكان ينقسم البربر إلى فرقتين الصنهاجيين والزناتيين.[1]

وحسب بعض الدراسات فإن مكان الساقية الحمراء ووادي الذهب ينحدرون من سلالة الفاتح العربي "حسان بن نعمان" وأبنائه الذين جاؤوا إلى الصحراء الغربية فاتحين،[2] كما أن منطقة الصحراء الغربية تأثرت بتوافد الهلاليين خصوصا الساقية الحمراء وخلال تواجدهم بالمنطقة كان لهم مواجهات مع قبائل الصناهجة حيث كانوا هؤلاء يتمركزون في نقاط تسمح لهم بالسيطرة على الماء ووسائل المعيشة مما جعل الصراع يسمر بينهم طوال قرون وحسم الصراع لصالح القبائل العربية ضد البربر، ويقول المؤرخون أن العرب الفاتحين لم يستطيعوا السيطرة على القبائل البربرية إلا بمساعدة ملوك المغرب، وهذا ما ترك السلطات المغربية يستغل هذه الحقبة التاريخية عندما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

وبخصوص القبائل التي سكنت الصحراء الغربية تقسم إلى ثلاث أقسام هي:

[1] خليل بديع ليلى، **ضواء و ملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب**، دار المسيرة، ط1، بيروت، 1976، ص 18.

[2] معراف إسماعيل، **الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 66.

أ- الرقيبان: فإن أصلهم بربري صنهاجي وهم عبارة عن قبائل تنتقل من مكان لآخر بحثا عن المراعي و المياه.

ب- التكنة: أصلهم أيضا بربري صنهاجي وينقسمون إلى ثلاثة قبائل "الازرقت"، "آيت لحسن" و"لقون" وينشرون بين جنوب المغرب و الساقية الحمراء.

ج- قبائل أولاد دليم: يعتبرون من القبائل المقاتلة وهم من أصل عربي و يحتلون الجنوب الغربي من وادي الذهب ويقول المؤرخون أنهم أول القبائل التي تصدت للهجمات الإسبانية على ساحل واد الذهب سنة **1884**.[1]

ثانيا: حول عدد سكان الصحراء الغربية.

يصعب على أي باحث في موضوع الصحراء الغربية أن يعطي العدد الحقيقي لسكان هذا الإقليم فهناك من يرى بأن العدد لم يتجاوز **100** ألف نسمة عند بداية النزاع ويرى البعض الآخر بأن عددهم يفوق هذا الرقم بكثير.

وتجدر صعوبة الحصول على إحصاء دقيق لسكان الصحراء الغربية في كونهم (السكان) متفرقين البعض في المناطق المحتلة من طرف المغرب والبعض لآخر متواجد في مجتمعات اللاجئين في تندوف، وحسب إحصائيات **2013** وصل عدد سكان الصحراء الغربية إلى **570.866** ألف نسمة بكثافة سكانية **2.1** كم^2.

[1] خليل بديع ليلى، مرجع سابق، ص 22.

ثالثا: حول الأهمية الإستراتيجية والثروات الطبيعية.

تبلغ مساحة الصحراء الغربية **266.000** كم^2 تقع شمال غرب قارة إفريقيا تحدها الجزائر من الشرق وموريتانيا من الجنوب والمملكة المغربية من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب أكبر مدنها هي العيون وهي العاصمة ويتمركز فيها أغلب السكان.

إن موقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي و كذا احتوائها على بعض الثروات الطبيعية والمعادن جعل لهذا الإقليم أهمية إستراتيجية كبرى بالمقارنة مع بعض الدول الساحلية.[1]

1- أهمية موقع الصحراء الغربية:

إن إقليم الصحراء الغربية هو امتداد طبيعي للصحراء والكبرى التي ستبدأ من الساحل الأطلنطي وتمتد إلى مصر والسودان والعربية السعودية شرقا حيث تقدر المساحة بحوالي **266.000** كم^2 و يفوق مساحته نصف مساحة إسبانيا وفرنسا، أما من حيث السواحل فإن للصحراء الغربية ساحل واحد يبلغ طوله **1062** كلم ويمتد على طول المحيط الأطلنطي.

2- أهمية الإقليم على ضوء اكتشاف الثروات الطبيعية به:

[1] مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، دمشق، ص 131.

إلى جانب الثروة السمكية الهائلة التي تحتويها السواحل الصحراوية المطلة على المحيط الأطلنطي يوجد بالصحراء الغربية ثروات طبيعية ومعادن وأهمها الفوسفات، الحديد، البترول والغز الطبيعي، ويعتبر الفوسفات من أهم المعادن المكتشفة في الصحراء الغربية يصل احتياطه إلى أكثر من مليار طن و إلى جانب الفوسفات يوجد البترول والغاز الطبيعي ولكن بأقل أهمية من البترول.

رابعا: الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية.

1- أهمية الصحراء على ضوء الموقع الجغرافي:

إن موقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالا وموريتانيا جنوبا وساحل طويل على المحيط الأطلنطي جعل لها أهمية إستراتيجية هامة، وما تكالب الاستعمار عليها إلا دليل واضح على ذلك، إذ أن وجوده في هذا الإقليم يمكنه من حراسته وضرب التحركات الشعبية في الشمال وغرب إفريقيا كما يحافظ على وجوده في جزر الكناري وهذا دون أن ننسى الأهمية التجارية التي كانت تتمتع بها المنطقة كونها حلقة وصل ما بين الشمال والجنوب في تجارة الذهب والرقيق.[1]

[1] هارون علي أحمد، **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 19.

2- أهمية الصحراء على ضوء وجود معدن الفوسفات:

اكتشف معدن الفوسفات من طرف شركة إسبانية سنة **1950** ولكون أن الصحراء الغربية تزخر باحتياط هام لهذا المعدن، فإنها كانت دائما محل أطماع دول كثيرة منها إسبانيا والمغرب.

ونظرا للأهمية القصوى التي يتمتع بها معدن الفوسفات في إقليم الصحراء فإن اتفاق مدريد المبرم في **14** نوفمبر **1975** بين كل من المغرب و إسبانيا و موريتانيا احتفظ لإسبانيا حفض في إنتاج و استغلال تصدير الفوسفات لمدة طويلة بعد انسحابها من الإقليم و هذا في مقابل تنازلها عن إقليم الصحراء الغربية لفائدة المغرب وموريتانيا.

المطلب الثالث: التعريف بالقضية الصحراوية و وضعيتها القانونية.

إن إقليم الصحراء الغربية وباعتباره يشكل آخر مستعمرة إفريقية كان يسود فيه نزاع ذات طابع تحرري، على أساس أنه قائم بين دولة مستقلة (المغرب) وحركة تحررية (جبهة البوليساريو).[1]

وتقتضي الدراسة في هذا السياق أن نتعرض إلى الصيغة القانونية لهذا النزاع في المقام الأول ثم نتطرق إلى تعريف النزاع عبر مواقف الأطراف المعنية به ونعني المملكة المغربية والصحراء الغربية والدولتين الملاحظتين موريتانيا والجزائر.

[1] صلاح الدين أحمد حمدي، **العدوان في ضوء القانون الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 55.

- **الأساس القانوني للجمهورية العربية الصحراوية.**

عرف العمل الدولي سوابق في إنشاء حكوماته مؤقتة تم الاعتراف بها من طرف دول ومنظمات كثيرة وأصبح القانون الدولي يعترف بهذه الحكومات ويقر لها بكيان قانوني ويخول لها حق التحدث باسم الشعب المكافح حتى وإن كانت هذه الحكومات ليست لها ممارسة فعلية على الإقليم ما دام الشعب يناضل.

فإن إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية يختلف عن ذلك إذ تعتبر كدولة بمعنى الكلمة أي أن السيادة الإقليمية انتقلت إليها بمجرد خروج إسبانيا وذلك راجع إلى بطلان اتفاقية مدريد وعدم مشروعية وجود مغربي[1] رغم احتلاله لجزء من الصحراء الغربية إلا أن هذا الاحتلال لا ينقص شيء من سيادتها لأن أي تدخل خارجي تعمل البوليساريو لكفاح مسلح على إزالته استنادا إلى حق الدفاع الشرعي.

وبالتالي هذا الاحتلال لا ينفي سيادة الجمهورية الصحراوية على باقي الإقليم وهو ما تعترف به العديد الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا (الاتحاد الإفريقي) كما تعترف بها الأمم المتحدة.[2]

[1] مصطفى الكتاب، محمد بادي، **النزاع في الصحراء الغربية: من حق القوة و قوة الحق**، سوريا، دار المختار، 2007، ص 43.
[2] نفس المرجع، ص 43.

إذا اعتمدنا التعريف السلبي فإن نزاع الصحراء الغربية لا يشكل نزاعا مجتمعيا ولا قوميا ولا عرقيا ولا دينا ولا وطنيا وإذا اعتمدنا التعريف الإيجابي، فهو نزاع دولي ذو طبيعة سياسية بين دولة هي المملكة المغربية وحركة تحريرية وطنية تمثلها جبهة البوليساريو هذه الوضعية تجعل الطرفين في وضع متوازي من حيث البحث عن تحقيق الهدف الذي يرسمه كل طرف من خلال القوة والجوار وكذا التحالفات الدولية ومن زاوية تسوية النزاعات، يدخل نزاع الصحراء الغربية في سباق ما يسمى بحروف الصنف الثالث "**Cuerre de troisies type**" وهذا الصنف يحيل النزاعات التي تبحث فيها الجماعات البشرية عن إنشاء دولة خاصة بها في حروب التحرير الوطنية[1] والتي تكون مستقلة عن الدول المستعمرة.

كما تهدف منظمة الأمم المتحدة قضية الصحراء الغربية على أنها مسألة تصفية استعمار، إن إقليم الصحراء الغربية هو إقليم مستقل مسجل على مستوى النخبة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار وتطبيق الإعلان **1514** لهذا الشأن التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

غالبا ما يوصف نزاع الصحراء الغربية بأنه نزاع منسي أو نزاع مجيد يتواصل منذ **1975**، وتنجر عن عدم جلب العديد من الآثار السلبية، على الشعب الصحراوي وعلى المنطقة كلها المغرب العربي على الأقل بحيث بم يتمكن بعد تقرير مصيره من اجل تكريس جهوده للتنمية وعلى

[1] Sidi M.Omar, **Analyse du conflit du sahara occedental**, South Africa relation volume.

انسجام و تطور المنطقة التي يدور فيها، إذ لا يمكن تصور انسجام في منطقة تعرف بؤرة نزاع قائم، اتحاد المغرب العربي منذ نشأته في فيفري **1989**.

يصر المغرب على اعتبار أن النزاع في الصحراء الغربية يؤثر في العلاقات الثنائية الجزائرية – المغربية، إذ تحاول المغرب إتمام الجزائر كطرف في النزاع بدل جبهة البوليساريو الطرف الثاني الذي أقرته المعطيات التاريخية والميدانية والقانونية و الأممية.

كما يستفيد أحد الأطراف (المغرب) من دعم الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا، لكن هذا الدعم لم ينجح في فرض الطرح المغربي، لانتقاله بموجب قواعد القانون الدولي.

الأول: الطبيعة القانونية لنزاع الصحراء الغربية.

إن الحرب ظاهرة اجتماعية عرفت منذ لجوء الإنسان إلى القوة من أجل فرض إرادته على الغير، والمقاومة هي الوجه الآخر للحرب والغزو والاحتلال لذلك فهي حرب دفاعية.[1]

لقد سادت الحروب الدفاعية أو التحريرية خاصة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في عدة أقاليم منها مثلا مقاومة الشعب الفيتنامي ضد الاحتلال الفرنسي والأمريكي (**1945**-

[1] غريب عبد العزيز، **مشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، 1987، ص 32.

1974)، ومقاومة شعب مدغشقر ضد الاستعمار الفرنسي سنة **1945** ومقاومة الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي.[1]

لكن ما طبيعة الحرب التي كانت سائدة في الصحراء الغربية؟ هل تعتبر حرب تحريرية أو شيء آخر؟

لا يختلف فقهاء القانون الدولي في القول أن الحرب كانت دائرة في الصحراء الغربية من **1975** إلى سنة **1991** تندرج ضمن الحروب الدفاعية في إطار عام وهذا باعتبار أن المقاتلين الصحراويين يعتقدون أنفسهم يحاربون القوات الغازية لإقليم الصحراء الغربية سواء كانت القوات الاستعمارية الإسبانية قبل الإنسحاب، والقوات الموريتانيا أيضا قبل الانسحاب وقوات الجيش المغربي منذ سنة **1976**[2]، وبالتالي يمكننا تضييق الحرب التي كانت دائرة في الإقليم في الإقليم بأنها حرب تحريرية وأن حركة البوليساريو تعتبر هي الأخرى حركة تحريرية وهذا ما يعزره اعتراف المجتمع الدولي (غالبيته) أن الشعب الصحراوي له خصوصيات تميزه عن الشعوب الأخرى وأنه يخوض كفاح استرداد الأرض والاستقلال في أرضه.[3]

[1] عمر ضدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 21.

[2] مصطفى سلام حسين، **الأمم المتحدة**، دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية، 1986، ص 55.

[3] أكثر من 80 دولة اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية و منهم من سحب الاعتراف.

كما أن المنظمات الدولية سواء منظمة الوحدة للإفريقية سابق أو منظمة الأمم المتحدة تعترف في جميع قراراتها أن النزاع السائد في إقليم الصحراء الغربية يعتبر ذو طابع تحرري على أساس أنه لإقليم الصحراء، أنه يجب أن يعطي لهذا الشعب الحق في تقرير مصيره.[1]

يمكننا أن نستنتج أن نزاع الصحراء الغربية كان بذاته يتصف أنه مقاومة ضد الاحتلال الاسباني الذي كان يحتل الصحراء الغربية ثم تحول إلى طابعه الاستعماري القديم (الكلاسيكي) إلى ظهور مزاعم لدولتين مجاورتين (المغرب وموريتانيا).

ثم تطور هذا النزاع وأصبح ثنائيا بين المغرب وجبهة البوليساريو بعد انسحاب موريتاني من الإقليم سنة **1979** وهذا ما يوضح لنا أن نزاع الصحراء الغربية يصنف ضمن النزاعات التحررية للأسباب أو العوامل التي تم ذكرها سابقا.

[1] جص دعودة، **الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية**، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، 1989، ص 51.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية.

إن النزاع على إقليم الصحراء الغربية عرف من منذ والاستعمارات الأجنبية في إفريقيا فانتقل الصراع من إسبانيا إلى المغرب وموريتانيا لتنفرد به المغرب وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث و أهم المواقف من النزاع.

المطلب الأول: الحركة الوطنية و تأسيس جبهة البوليساريو.

ظروف النشأة:

كانت حرب **1957-1958** ضد التواجد الاستعماري الإسباني تجسيدا واقعيا للوطنية الصحراوية، حيث عد ذلك التآمر المكشوف بين كل من إسبانيا وفرنسا والمملكة المغربية للتضييق على الحركة الصحراوية من خلال عملية "أواكان" والمعروفة أيضا بـ "المكنسة" وهي التي سماها الفرنسيون بـ "إيكيفيون" والتي احتشدت خلالها جيوش الدول الثلاث مدعمة بـ **300** طائرة فرنسية وإسبانية للقيام بهجوم مضاد انطلاقا من السواحل من السواحل الصحراوية و من موريتانيا ومن الجزائر ومن المغرب تمثلت في تسليمها إقليم "الطرفاية" سنة **1958**.[1]

إن هذه الحركة السرية سرعان ما أصبحت هدفا كمتابعة جهاز الأمن الإسباني نتج عنه سنى **1964** بإعلان حظر التجول على كامل التراب الصحراوي متبوعا بموجة من الاعتقالات

[1] سلفادور بابار كاري و باولا كانيتكاستيا، **الصحراء الغربية في القلب**، فالنسيا- إسبانيا، 1999، تر: أحمد الشيعة، ص ص 24-23.

وحملات النفي خارج إسبانيا تطبيق اللائحة **5141** لتصفية الاستعمار من المنطقة، وإزاء هذا الوضع باشرت الحكومة الاستعمارية الإسبانية في تنفيذ عملية دعائية مظاهرات دعائية مظاهرات صحراوية في العيون للمطالبة بالانضمام إلى ما رسمته آنذاك الوطن الأم إن المؤامرة أجهضت من طرف الحركة الوطنية الصحراوية التي استغلت المناسبة في **17** جوان **1970** للتعبير عن رفضها للاحتلال.

وقد شكلت أحداث **17** جوان **1970** معلما في تاريخ الحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في الوقت الذي أزاح فيه النقاب عن الطابع الاستعماري للوصاية والأبوية الفرونكوية والإقليمية كما أنه أيضا جذب استرد حريته ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن حدث **17** جوان مد الحركة الوطنية الصحراوية بتجربة في النضال ضد الهمجية الأجنبية.[1]

بعد تأسيس البوليساريو في **20** مايو **1973** اختارت العمل المسلح حيث تم الهجوم على المركز الإسباني ببلدة الحنكت بالموازاة مع نشاط صفوفه من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل إطلاع الرأي العام الدولي على وضعية وظروف المنطقة والبحث عن مصادر للدعم والمساندة في هذا الاتجاه.[2]

المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية.

[1] سلفادور باربار كاري و باولا كانيتكاستيا، **الصحراء الغربية في القلب**، المرجع السابق، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 28.

أولا: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية.

بدأ احتلال إسبانيا للصحراء الغربية خلال سنة **1984** بدخول القوات الإسبانية إلى ساحل واد الذهب، ولكن لم تبسط إسبانيا سيطرتها على الإقليم، إلا بحلول سنة **1956** ويميز بعض المؤرخين احتلال إسبانيا للإقليم بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: نحصر الاحتلال الإسباني في منطقة واد الذهب وهي الفترة الممتدة ما بين **1900-1984**.[1]

المرحلة الثانية: تتميز برسم الحدود بواسطة اتفاقيات أهمها اتفاقية باريس وتمتد من **1900** إلى **1912**.

المرحلة الثالثة: فإنها المرحلة التي لسطت فيها إسبانيا نفوذها على كامل الإقليم الصحراوي، امتدت من **1912** إلى **1956** وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التوسع الفرنسي على حساب جنوب المغرب.

ثانيا: التواجد الموريتاني بالصحراء الغربية.

[1] أرزقي محمد نسيب، **دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 40.

اعتقدت الجزائر كغيرها من الدول المحتلة للصحراء الغربية أن لها حقوق تاريخية على إقليم الصحراء الغربية وبالذات على منطقة وادي الذهب التي كانت تعتبرها تتبع "إمارة شنقيط" التاريخية باعتبار أنها كانت تشكل مع "إمارة الأدرار" وكان يسمى بالمجموع الموريتاني.[1]

ولقد وقع اتفاق سري بين الملك الحسن الثاني ومختار ولد داود في **1975/12/31** استولت بموجبه موريتانيا على واد الذهب ودخلت الجيوش الموريتانية إلى المنطقة في **1976/10/11** لكن بعد الانقلاب الذي وقع ضد الرئيس الموريتاني الأسبق "مختار ولد داداه" توصلت موريتانيا إلى توقيع اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو في أوت **1979** بالجزائر.

ثالثا: التواجد المغربي بالصحراء الغربية.

إن المطالب المغربية للصحراء الغربية تعود إلى منتصف الخمسينيات حيث أصدر حزب الاستقلال الذي كان يتزعمه "علال الفاسي" "الكتاب الأبيض" حيث جاء في هذا الكتاب أن للمغرب أطماع إقليمية بشأن كل من مدينة بشار وتندوف الجزائيتين وكذا جزء من مالي والسنغال والمجموعة الموريتانية بأكملها وإقليم الساقية الحمراء وواد الذهب.[2]

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ أن اعلنت إسبانيا انسحابها من الإقليم و عزمها إجراء استفتاء في الصحراء الغربية خلال سنة **1974**، وأظهرت فكرة انسحابها نهائيا تطبيقا للائحة الأممية **1514**

[1] جاءت تلك التسمية في السؤال الثاني الذي وجه إلى محكمة العدل الدولية خلال سنة 1975 حول علاقة الصحراء الغربية بالمجموع الموريتاني، مع العلم أن دولة موريتانيا حديثة العهد.

[2] بن عامر تونس، المرجع السابق، ص ص 251-252.

المتعلق بحق الشعوب المستعمرة في نيل الاستقلال، بدأت السلطات الملكية تنتظر الفرصة السانحة لها لدخول الأراضي الصحراوية التي كانت ولا تزال تعتقدها جزء لا يتجزأ من التراب المغربي.[1]

شهدت سنة **1975** وصول أول بعثة أممية لتقصي الحقائق إلى الصحراء، وأيضا شهدت عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وفي نفس اليوم الذي أعطيت فيه نتائج الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أي **16** أكتوبر **1975** توجه الملك الحسن الثاني إلى الشعب المغربي قائلا أن محكمة العدل الدولية أكدت أن هناك روابط قانونية بين المغرب وإقليم الصحراء الغربية.

وبمناسبة هذا الخطاب أعلن ملك المغرب أنه تقرر إقامة مسيرة خضراء سلمية سيشارك فيها ما يقارب **350** ألف شخص في اتجاه الصحراء الغربية وكان الهدف منها جعل إسبانيا و الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع ودفعها إلى فتح مفاوضات مباشرة مع المغرب من أجل الاعتراف بمغربية هذا الإقليم، وهذا الاتفاق كان تنقل إسبانيا إدارة تسيير الأراضي الصحراوية إلى كل من موريتانيا والمغرب واحتفظت فيما بعد المغرب بما تعتقده ملكيتها على الإقليم وإن كان لقى تأييد من طرف بعض الدول العربية فإنه بالمقابل وجد معرضة شديدة من طرف الجزائر، أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وكان من نتائج دخول المغرب إلى الصحراء الغربية تكثيف حركة البوليساريو للعمليات المسلحة.

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية.

[1] الداهبة ولد محمد، **فال قضية الصحراء الغربية: مقارنة للحلول**، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 38، ربيع 2013.

أولا: موقف الشعب الصحراوي.

نميزه بين مرحلتين هما:

- **المرحلة الأولى: مرحلة قبل الانسحاب الإسباني من الإقليم.**

تميزت هذه المرحلة بظهور عدة تنظيمات سياسية في الإقليم الصحراوي وهما "المنظمة الصلائحية لتقرير الصحراء الغربية" تأسست على يد الناشط الصحراوي "محمد سيدي ابراهيم البصير" (بصيري) وقد قام هذا المناضل بتنظيم عدة تظاهرات في الإقليم ضد الإستعمار الإسباني كما عرفت أيضا منظمة باسم حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وكانت تهدف إلى التحرير الشامل لإقليم الصحراء الغربية من الاستعمار الإسباني، إقامة دولة مستقلة ورفض الاندماج مع أي كيان آخر.

- **المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الانسحاب الإسباني.**

اتسمت بتأسيس عدة جبهات وأحزاب مثل "جبهة البوليساريو" وتعني كلمة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تأسست الحركة في فترة الاستعمار الإسباني وبالتحديد يوم **10** ماي **1973** وعقدت عدة مؤتمرات منها المؤتمر المنعقد في **31** أوت **1974** تحت شعار الجماهير تدعم حرب التحرير الوطنية وفي هذا المؤتمر وضع تنظيم سياسي يحدد عمل الجبهة كان أول هجوم لها ضد القوات العسكرية الإسبانية في **20** ماي **1973** وفي هذا يحتفل

الشعب الصحراوي به إلى حد الآن واصلت الجبهة القتال ضد المغرب وموريتانيا بعد ذلك إلى وقت وقف إطلاق النار **1991**.

ثانيا: موقف المغرب.

إن المطالب المغربية في الصحراء الغربية ليست جديدة وتعود إلى مرحلة الخمسينيات كما أسلفنا، وكان أول مغربي طالب باسترجاع هذا الإقليم مع عدة أقاليم أخرى هو علال لاالفاسي زعيم حزب الاستقلال.

وسند النظام المغربي لتبرير مطالبه في الصحراء الغربية إلى الادعاء بوجود حقوق تاريخية وعلاقات سيادية مع منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ولقد تجسدت المطالبة المغربية لإقليم الصحراء الغربية الذي اعتبرها تاريخنا إقليما تابعا له بوضوح في اتفاقية مدريد المنعقدة بين كل من إسبانيا وموريتانيا والمغرب بمدينة مدريد **1975/11/14**[1] وبقي المغرب الذي اجتاح إقليم الصحراء في بداية سنة **1976** بموجب المسيرة الخضراء ودخول جيوشه الإقليم متمسكا بمطالبه رغم موافقته على وقف إطلاق النار في إطار مخطط التسوية الذي جمعه بجبهة البوليساريو ومنظمة الأمم المتحدة وأصبح الآن يقترح على الصحراويين ما يعرف بالحل المتعلق بالحكم الذاتي الموسع.

ثالثا: موقف الدول الملاحظة.

[1] تم تقسيم تسيير إدارة إقليم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا بموجب اتفاقية مدريد المنعقدة يوم 1975/11/14.

- **موقف موريتانيا.**

لتبيان موقف موريتانيا من النزاع في الصحراء الغربية بحيث تميزه بين مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** و هي مرحلة ما قبل الانقلاب العسكري.

إن ما يميز المرحلة الأولى التي امتدت من **1974** إلى **1979** هو موقف الرئيس السابق "مختار ولد داداه" من القضية بحيث كان يعتقد أن الجزء الجنوبي من الصحراء يتبع إقليم موريتانيا منذ القدم وتحسرت بعد ذلك المطالب الموريتانية بتوقيع الرئيس المذكور على اتفاقية مدريد تحصل على إدارة الجزء الجنوبي من الإقليم.

- **المرحلة الثانية:**

ما يميز المرحلة الثانية من موقف موريتانيا هو وقوع إنقلاب عسكري ضد الرئيس السابق "مختار ولد داده" من قبل بعض الضباط في الجيش في جويلية **1978** والنتيجة المباشرة لهذا الانقلاب العسكري هو أن جبهة البوليساريو أعلنت وقف إطلاق النار من جانب واحد و لقد استحسنت السلطات الموريطانيا الجديدة هذا التصرف وبدأت تحضر لتوقيع اتفاقية مع جبهة البوليساريو وانسحابها النهائي من الصحراء الغربية.[1]

- **موقف الجزائر:**

[1] أنظر في هذا العدد اتفاقية السلام الموريتانيا الصحراوية التي وقعت في الجزائر 1979/08/05 (وثيقة وزارة الخارجية الجزائرية).

إن موقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية كان موقفا ثابتا و لم يتغير بحيث لم تكن للجزائر أطماع ترابية في الصحراء الغربية و يمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه النزاع في الصحراء الغربية في ثلاثة نقاط أساسية:

- إن الجزائر ليست لها أطماع إقليمية في الصحراء الغربية لكن ترى نفسها معنية مباشرة بالنزاع، و تؤكد أن حلها يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار مصلحة الشعب الصحراوي.
- إن الجزائر تدعم كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.
- إن الجزائر تؤكد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، ويجب أن يعطى للشعب الصحراوي الحق في تقرير مصيره.[1]

ولقد أكدت الجزائر من جديد موقفها الثابت من النزاع في الصحراء الغربية بمناسبة تقديم رأيها حول المقترح المتضمن الاتفاق، الإطار وذلك ما عبر عنه الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة في **2001/05/22** والمنشورة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في **2001/06/20**.

[1] تقرير البعثة إلى الصحراء الغربية، ص 95-117-120 (تقرير حول استجواب الرئيس بومدين).

خلاصة:

بعدما استعرضنا نبذة تاريخية عن تطور النزاع و الصفة القانونية و التعرف على المنطقة، يمكن أن نستنتج أن النزاع الصحراوي كان في بدايته يتصف بأنه مقاومة ضد الإحتلال الإسباني وتطور بعد ذلك ليصبح ثنائيا بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية وذلك راجع إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة وثرواتها المعدنية التي أطمعت الدول فيها وبالتالي احتلالها، كما أعطت للنزاع صفة قانونية واعتبرت جبهة البوليساريو الممثل الوحيد والرسمي للصحراء الغربية.

الفصل الثاني
آفاق القضية الصحراوية في ظل دور المنظمات الدولية

تمهيد:

ساهمت الهيئات الدولية في إيجاد حلول للقضية الصحراوية وقد صدرت العديد من القرارات بغية التوصل إلى حل سلمي وعاد لمشكلة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، ومن شأنه أن يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره كما تنص على ذلك جميع القرارات الدولية، وبالرغم من كونها تعتبر من أكثر النزاعات التي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية حلها منذ ما يقارب نصف قرن من الزمن، لكن بدون جدوى إذ أن القضية اتسمت بتزايد حدة الصراع حول المصالح الحيوية للعديد من الأطراف الخارجية التي عملت أساسا على تعميق الصراع، لتحقيق أهداف حقيقية تتفق مع مصالحها المادية والإستراتيجية كما مر موقف الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) من مشكلة الصحراء الغربية بعدة مراحل مختلفة شأنه في ذلك شأن موقف منظمة الأمم المتحدة، وشكلت عودة المغرب للاتحاد الإفريقي في الآونة الأخيرة نقلة تاريخية بعد انسحابه بسبب قبول عضوية الجمهورية الصحراوية مما يشكل تساؤلات حول آفاق القضية ما ستؤول عليه والتحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي اتجاه القضية الصحراوية، وهنا سوف نقوم بإلقاء الضوء في هذا الفصل المكون من بحثين وهما القضية الصحراوية في ظل الأمم المتحدة وآخر التطورات التي مرت بها، أما المبحث الثاني يتحدث عن القضية الصحراوية والوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) ومواقفها من القضية، وكذا عودة المغرب للاتحاد.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في حل النزاع و أزمة الكركرات.

اندرجت قضية الصحراء الغربية في هيئة الأمم المتحدة منذ ظهورها أثناء الاستعمار واعتبرتها في بعض قراراتها قضية تصفية الاستعمار، حيث أن كل أمين يبعث بمبعوثه الشخصي إلى الصحراء من أجل تقصي الحقائق وإيجاد حل عادل للقضية، لكنها كانت تفشل في كل مرة بسبب تعنت كلا الطرفين المعنيين بالصراع.

المطلب الأول: الأمم المتحدة و الصحراء الغربية.

في عام **1957** عرفت قضية الصحراء الغربية والتي كانت تعرف بالصحراء الإسبانية أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة، كما عرض مسألة إقليم "أيفى" والصحراء الغربية على هيئة الأمم المتحدة عام **1962** من أجل أن يطبق عليهم قرار تصفية الإستعمار الأممي رقم **1514** (**15**).

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام **1963** اسم الصحراء الغربية على قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار[1]، وفي السادس من ديسمبر **1965** أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار **2072** (**20**) وفيه طلب بصفة عاجلة إلى الحكومة الإسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن إقليم أيفى والصحراء الغربية.[2]

---

[1] طاهر مسعود، **النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دار المختار، ط1، 1997، ص 110.

[2] عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، الجزائر، ديوان المطبوعات، ط1، 1986، ص 131.

وتعليقا على هذا القرار أبدت الحكومة الإسبانية استعداد لمعالجة قضية إقليم أيفى المغربي، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية..

وبعد ضغوطات مغربية ودولية مورست ضد إسبانيا لإجبارها على تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف ذكره قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم إيفي فوقعت مع الحكومة المغربية معاهدة "فاس" في الرابع من يناير **1969** أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلى المغرب.[1]

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام **1969** م على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره استنادا إلى القرار الأممي **1514**.[2]

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في **1979/08/05** قرارها رقم **3437** وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.[3]

وفي نوفمبر **1978** أصدرت الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب إلى وضع حد لاحتلاله للإقليم والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية.

كانت الأمم المتحدة قد تقدمت في نوفمبر **1980** بطلب إلى المغرب وجبهة البوليساريو حثتهما فيه على الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق تسوية نهائية بينهما كما تثبت

[1] طاره مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 103.
[2] بن عامر تونسي، مرجع سبق ذكره، ص 301.
[3] المرجع نفسه، ص 302.

أساسيات قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزة فيها بشكل خاص على القرارات الداعية إلى وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء وتقرير المصير بعد ذلك أدرت الأمم المتحدة قرارا في **1983/12/07** طلب فيه إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية.[1]

وبعد ذلك توارت المجهودات الأممية من اجل تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية وتصويت الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره.

وتم الاتفاق بين الطرفان على تنظيم استفتاء (المغرب – جبهة البوليساريو) في بدايات النصف الأول من سنة **2000** إلا أن هذا الاتفاق باء بالفشل بسبب تعنت كل طرف على مطالبهم دون التنازل وبعد سنة **1999** أصبحت فكرة الاستفتاء مجرد أمل للشعب الصحراوي يطالب الأمم المتحدة بتنفيذه مع تغيير كل أمين لهذه المنظمة.

[1] طاهر مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 114.

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية في عهد "بان كي مون".

بعد مجيء الأمين العام "بان كي مون" في سنة **2007** خلفا لـ "كوفي عنان"، حاول إخراج القضية الصحراوية من الجمود الذي خيم عليها بعد رفض أطراف النزاع مقترحات سلفه حيث قام بتعيين مبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية "بيتر فون فالسن"[1] الذي قام بزيارة مخيمات اللاجئين في تندوف والمغرب وقدم تقريره إلى مجلس الأمن و قال أن فكرة الاستقلال فكرة تقليدية فرفضته جبهة البوليساريو حيث قالت الاخيرة أنه خيب آمل الشعب الصحراوي في تقرير مصيره فقدم استقالته وقام بتعيين "كريستوفور روس"[2] خلاف للمبعوث السابق، حيث قام المبعوث الجديد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين وسط تأييد من الأمم المتحدة وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ورحبت جبهة البوليساريو والمغرب بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

حيث قال محمد عبد العزيز الرئيس السابق للصحراء الغربية أن جبهة البوليساريو مستعدة للدخول في المفاوضات التي كانت تنادي بها الأمم المتحدة والتي تم تحديد إطارها بوضوح كامل في أي مفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة الإيجاد حل عادل يضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره فيما أعلنت وزارة الخارجية المغربية الممثلة آنذاك في "الطيب الفاسي الفهري" أن

[1] بيتر فون فالسن: هولندي الجنسية هو المبعوث الشخصي الأول لـ "بان كي مون" عينه سنة 2007.

[2] كريستوفر روس: هو أمريكي الجنسية خبير بالشؤون العربية كان سفير في سوريا و في الجزائر و هو المبعوث الثاني لـ "بان كي مون" عينه سنة 2008.

المغرب يجدد استعداده للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية.[1]

فيما أعلن "كريستوفر روس" أنه يعمل على تنظيم إجتماع ثان للمفاوضات غير رسمية حول الصحراء الغربية ما دامت الأطراف ملتزمة بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

حيث قام بمفاوضات غير رسمية في مدينة مانهاست قرب نيويورك،حيث قدم كل طرف مقترحه حول القضية حيث قدمت جبهة البوليساريو مقترحها المتضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره فيما قدم المغرب مقترحه المتمثل في الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية، إلا أن كل من الطرفين يرفض مقترح الآخر، مما أفشل المفاوضات.

كما عقدت في أوت **2009** مفاوضات غير رسمية في النمسا بهدف التحضير لعقد جولة جديدة من المفاوضات المباشرة ضمن كل من الجزائر وموريتانيا بالإضافة إلى ممثلي البوليساريو والمغرب حيث قام المبعوث الخاص بتقديم تقرير حول المحادثات غير رسمية الأخيرة بين المغرب والبوليساريو وقال روس أنها أعطت نبرة إيجابية نوعا ما، حيث أبدوا أعضاء مجلس الأمن مجهودات روس لإيجاد حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية.[2]

[1] السيد حمدي بحطية، **جريدة الصحراء الحرة "ماذا وراء وجه روس"**، العدد 591، 25 مارس 2010، ص 11.
[2] نفس المرجع، ص 12.

حيث قام "روس" بزيارة الجزائر حيث التقى فيها بالرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حيث أجرى معه محادثات حول نزاع الصحراء الغربية ليقوم بعد ذلك بزيارة مخيمات اللاجئين، أعرب "روس" عن قلقه من حالة اللاجئين وعن طول المدة التي قد تطول إن لم يجد لها حل.

وفي 5 مارس **2016** زار الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" مخيمات اللاجئين في تندوف حيث استقبل بحشد كبير من الجماهير الصحراوية المتواجدة بمخيمات تندوف في الجزائر صحفي له أكد بتفهم غضب الصحراويين من المجتمع الدولي الذي وضع قضيته في طي النسيان خلال أربعة عقود مؤكد أن زيارته جاءت لمناقشة ملفات خاصة بالقضية الصحراوية مع قادة البوليساريو مؤكدا عزمه على تنظيم ملتقى دولي حول الإعانات للشعوب اللاجئة باسطنبول التركية في **2016** سيكون فرصة لعرض قضية الشعب الصحراوي أمام العديد من الدلو، وقام الأمين بزيارة بئر لحلو المحررة المتواجد فيها بعض المواطنين الصحراويين.[1]

لاقت زيارة "بان كي مون" لمخيمات اللاجئين الصحراويين وخاصة بعد وصفه للمغرب بالمحتل وأن الصحراء الغربية بلد محتل رفض وغضب مغربي واتهامه بالانحياز إلى جبهة البوليساريو دخلت في خلافات مع الأمين العام للأمم المتحدة، ومع إنتهاء عهدة "بان كي مون" لأمانة الأمم المتحدة بقي ملف الصحراء الغربية كعادته بدون حل.

ومع كثرة التعقيدات والعراقيل وتعنت كلا الطرفين وخاصة المغرب، أجبر المبعوث الأممي الشخصي لـ "بان كي مون" الاستقالة من منصبه حيث أبلغ الأمين العام الجديد للأمم المتحدة

[1] أحمد بادي محمد سالم، **بان كي مون في مخيمات اللاجئين**، 15 مارس 2016، من موقع مجلة المستقبل الصحراوي.

"أنطونيو غوتيريز" بعدم رغبته في الاستمرار في مهمة الوساطة التي يقوم بها بين البوليساريو والمغرب.

المطلب الثالث: أزمة الكركرات.

- **تعريف منطقة الكركرات.**

الكركرات منطقة جغرافية صغيرة في منطقة الصحراء الغربيو المتنازع عليها، تقع على **11** كلم من المحيط الأطلسي وهي منطقة تحت الوصاية الموريتانية ويعتبرها المغرب منطقة تابعة له لا يتعدى طولها **3.7** كلم حددتها الأمم المتحدة بناءا على توقيع اتفاقية توقيف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو في **6** سبتمبر **1991**، كمنطقة عازلة فاصلة بين الطرفين.[1]

- **أسباب الأزمة:**

في **11** أغسطس **2016** قامت قوات من الدرك الملكي المغربي بتجاوز جدار جنوبا في المنطقة (الكركرات) وأكدت الحكومة المغربية هذا الفعل أنه يدخل في إطار مواجهة انتشار عمليات التهريب والتجارة بالمخدرات والعراقيل التي تمس انسياب الحركة لموريتانيا، ومن أجل شق

[1] موسوعة ويكيبيديا الحرة، الكركرات نقلا عن الموقع https://ar.m.wikibedia.org.wiki.

طريق معبد يربط بين نقطتي الحراسة المغربية المتمركزة أمام الجدار والحراسة الموريتانية المتمركزة داخل الأراضي المتنازع عليها قرب الحدود.[1]

هذا ما اعتبرته جبهة البوليساريو استفزازا لها وقامت بغلق الحدود بتمركز جيشها في الحدود، وفي **30** أغسطس **2016** دعت جبهة البوليساريو مجلس الأمن الضغط على المغرب ليسحب قواته من منطقة الكركرات و إنشاء مركز مراقبة دائمة لبعثة المينورسو في المنطقة.

ثالثا: إنسحاب المغرب من الكركرات.

أثارت قضية منطقة الكركرات الواقعة على الحدود بين الصحراء الغربية وموريتانيا أزمة قد توصف بالخطيرة إلى حد ما، بعد قيام الجيش المغربي بخرق وقف إطلاق النار الذي وقع مع جبهة البوليساريو برعاية أممية **1991** وأن هدف المغرب من ذلك الاستفزاز واختبار الرئيس الجديد "إبراهيم غالي" خلف الرئيس المتوفي محمد عبد العزيز واختباره على مدى صبره على أي قرارات مغربية تخص تغيير الواقع الميداني في الصحراء الغربية، لأن الهدف الخفي كان هو الاستحواذ على منطقة الكركرات تمهيدا لبسط السيطرة المغربية على جنوب الصحراء الغربية وصولا إلى مدينة لكويرة الخاضعة للسيطرة الموريتانية بالتنسيق مع جبهة البوليساريو رغم أن المغرب أكد أن خطوته في الكركرات هي الحد من انتشار الجريمة المنظمة وتسهيل العبور إلى باقي إفريقا وكذا تسهيل التبادلات التجارية.

[1] موسوعة ويكيبيديا، المرجع السابق.

تصاعدت حدة التوتر في المنطقة بعد قيام الجيش الصحراوي بمنع الشاحنات والعربات المغربية العابرة إلى موريتانيا من حمل أي رمز من رموز السيادة المغربية غير المعترف بها عالميا والتي تضم المناطق التي يحتلها المغرب من الصحراء الغربية وهو التوتر الذي أعقبه انسحاب مغربي من جانب واحد نزولا عند رغبة الأمين العام الأممي حسب الرواية المغربية.

إلا أن إعلان جبهة البوليساريو عن عدم انسحابها من المنطقة باعتبارها منطقة محررة خلط الأوراق المغربية وإعادة الأزمة إلى نقطة البداية ما يفتح أمام الكثير من السيناريوهات منها:

- إعلان جبهة البوليساريو عن انسحابها من المنطقة استجابة للنداءات الأممية، وهي خطوة مستبعدة في الوقت الحاضر بسبب تأكيد المسؤولين الصحراويين عدم انسحابهم من منطقة الكركرات، كما أن موضوع الانسحاب أصبح يشكل قضية رأي عام في الشارع الصحراوي وأصبح أي قرار بالانسحاب يعني انسحابا سياسيا للقيادة الحالية، التي قد تجد صعوبة كبيرة في تبرير هذا القرار للمواطن الصحراوي.
- إغلاق معبر الكركرات من قبل جبهة البوليساريو للضغط على المغرب من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي في إطار الحل السلمي الذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة.
- إقدام المغرب على مغامرة عسكرية في منطقة الكركرات احتجاجا على إغلاق معبر الكركرات ما قد ينتج عنه إلغاء اتفاقية وقف إطلاق النار.

- قيام للمغرب جبهة البوليساريو بإعمار المنطقة، خاصة أن مساحتها الجغرافية تفوق مساحة مملكة البحرين وهي مساحة كافية لإقامة تجمعات سكانية ومنشآت للبنية التحتية، وقد تتطور إلى التفكير في بناء ميناء على شواطئ المحيط الأطلسي.
- إعلان المغرب عن رفضه لأي إعمار لمنطقة الكركرات والمناطق الصحراوية المحررة وتهديده باجتياحها عسكريا في حالة تصميم جبهة البوليساريو على إعمارها.

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي ومستقبل القضية الصحراوية.

عرفت الصحراء الغربية دعما من الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا وطالبت بتقرير المصير للشعب الصحراوي على الرغم من أهمية الأمم المتحدة كانت سباقة لذلك ودعا المغرب إلى احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ورحب بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو أساسي في الوحدة على الرغم من اعتراض المغرب والدول الداعمة له.

المطلب الأول: موقف الاتحاد الإفريقي من قضية الصحراء الغربية.

إن موقف الاتحاد الإفريقي تجاه القضية الصحراوية هي مواقف ثابتة منذ الاحتلال الإسباني إلى الاحتلال المغربي، فاعترف بعضوية الصحراء كعضو في الاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية).[1]

وقد جاء دعم الاتحاد الإفريقي في عدة إجتماعات ومؤتمرات نذكر منها:

- اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في الرباط (المغرب) في **12** جوان **1972** أصدر بيان جاء فيه:
  - المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني.
  - الدعوة إلى إلزام إلى إسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. [2]
- اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في "مابوتو" موزنبيق في جانفي **1976**، وقد أوصى بالاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحريرية.

مؤتمر "ليبروفيل": (الغابون) في شهر جويلية **1977** حيث شارك وفد من الجبهة في أشغال مؤتمر الوحدة الإفريقية وهو المؤتمر الذي قرر استدعاء لمؤتمر طارئ لمناقشة القضية العمرانية يعقد خلال الفترة ما بين **24-30** مارس **1978** في العاصمة الزامبية "لوساكا" غير أن المؤتمر تأجل مرتين.

---

[1] شعنان مسعود، **نزاع الصحراء الغربية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007.

[2] مصطفى الكتاب، محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، سوريا، 1998.

مؤتمر الخرطوم: (السودان) في **17** جويلية **1978** مرحلة هامة في تاريخ التعامل الإفريقي مع الملف الصحراوي حيث أكد المؤتمرون ضرورة وقف العمليات العسكرية في المنطقة وخصصت في هذا المؤتمر لجنة تتكون من **05** رؤساء لدراسة معطيات الملف الصحراوي.

مؤتمر "مشروفيا": (ليبيريا) في الفترة ما بين **17 – 20** جويلية **1979** تبنى قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراراه المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتا ضد صوتين الذي جاء فيه على الخصوص ما يلي: باعتبار أن الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة بأن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه في تقرير المصير.

- الإعداد لجو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه في المنطقة باحترام وقف إطلاق النار العام والفوري.
- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام.[1]

في أواخر فيفري **1982** في الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة في أديس أبابا وبناءا على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد

[1] بن عامر تونسي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

اعتراف **26** دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية والتي عاد إليها **في2017**.[1]

عرفت المنظمة في هذه الفترة عدة عقبات بسبب التداخلات الأجنبية التي عرفتها ونشير إلى ذلك العداء الذي أبدته الإدارة الأمريكية برئاسة ريغان اتجاه الجماهير الليبية والتي بلغ مداها بالقصف الجوي للمدن الليبية، سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسلم القائد الليبي آنذاك معمر القذافي رئاسة المنظمة الإفريقية الذي كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر لذلك في طرابلس **1982**.

في السنوات اللاحقة سعى المغرب إلى تقليص دور المنظمة الإفريقية في حل النزاع وتأكيد ثقته في الأمم المتحد فقط، ومع ذلك لم تتوقف محاولاته المنهجية وسعى الحكومات اليمنية والفرنسية جر بعض الدول الإفريقية التخلي عن دعمها للقضية الصحراوية، واتفق المغرب أموال طائلة من أجل دعم الدول لها.[2]

لم تفلح الجهود مع منظمة الوحدة الإفريقية ولا مع الاتحاد الإفريقي الذي نشأت كبديل عن المنظمة القارية، بل أعلنت دول الاتحاد الإفريقي اختيارها للرئيس الصحراوي واحد من النواب الخمس لرئيس الاتحاد، الذي كانت الجمهورية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه التأسيس في حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسي الشاغر ليكون بذبك البلد الوحيد في القارة الإفريقية الذي يقع خارج إطار الاتحاد الإفريقي، وهو ما حرمه من البرنامج التنموي "نيباد" الذي

[1] السيد حمدي يحطية، مرجع سبق ذكره، ص 193.
[2] نفس المرجع، ص 194.

تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى للنهوض بإفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى يقف المغرب أمام التعاون الإفريقي المغربي وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الإفريقي.[1]

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية) لحل القضية الصحراوية.

بعد المؤتمرات التي عقدت من اجل حل القضية الصحراوية بدأ الاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية) يأخذ أساليب جديدة لاحتواء النزاع.

ففي جوان **1983** انعقدت القمة الإفريقية في مقر المنظمة أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكل نجحا إفريقيا بتجاوزها طور الانقسام وتثمين من القادة الأفارقة بروح المسؤولية الحالية التي أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف نجاح مؤتمر القمة، تبنى المؤتمر بالإجماع اللائحة **104** التي تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفي نزاع إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل من اجل تقرير مصير الشعب الصحراوي دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة.[2]

كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ السلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء الذي كان مقرر إجراؤه في **2013**، وهذه اللائحة كانت الأساس الذي بني عليه

[1] قضية الصحراء الغربية مشكلة تصفية استعمار وتقرير المصير، من المنشورات المحفوظة لدى وزارة الإعلام الصحراوية، مؤرخ بتاريخ مارس 2002.

[2] مصطفى الكتاب، محمد بادي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

مشروع الأمم المتحدة للسلام في الصحراء لقد وجدت القرارات الإفريقية قبولا واسعا من طرف المجتمع الدولي وشكلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة سعى نحو حل سلمي وعادل لنزاع الصحراء الغربية.

يقوم على تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الفعال الذي بذلته الشعوب والحكومات الإفريقية في سعيها لحل مشكلة الصحراء الغربية التي تشكل آخر مستعمرة في القارة.[1]

إلا أن النزاع في الصحراء الغربية قد شكل معضلة كبرى بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية فيما يتعلق بتفادي القرار بشأنها وشكل عدم توفر المنظمة على قوة إلزامية لإجبار الدول على تطبيق على الاكتفاء بأسلوب التوافق بين أطراف النزاع.[2]

كما طالبت الوحدة الإفريقية من الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الإفريقية استمرار مساعيه حتى يكون شعب الصحراء قادرا على اختيار حقوقه في تقرير مصيره مع الحرية الكاملة والسائدة العادلة لشعب الصحراء للحصول على الحقوق القومي.

دعوة كل الأطراف بما فيهم الجزائر لإيجاد حل لشعب الصحراء في نطاق منظمة الوحدة الإفريقية بها يخدم السلام و العلاقات الودية و من الحوار.

[1] السيد محمد يحطية، مرجع سبق ذكره، ص 193.

[2] د. العربي بن رمضان، **منظمة الوحدة الإفريقية وقضية الصحراء الغربية**، ص 62

لقد اظهرت مشكلة الصحراء الغربية قدرة منظمة للوحدة الإفريقية المحدودة في اتخاذ قرارات حاسمة و يرجع ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء يتمسكون بمبدأ احترام الوحدة الإفريقية من خلال الحفاظ على الوضع الراهن للدول الإفريقية.

وترفض مبدأ إعادة تخطيط الحدود أو تقسيم جديد للقارة الإفريقية، أما على المستوى الخارجي فإن قضية الصحراء الغربية من الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الإفريقية بمرافقة الأطراف المعنية و بإدارة المجموعة الإفريقية بمرافقة الأطراف المعنية وبإدارة المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة إلا أن المملكة المغربية كانت تعمل على حل هذه المشكلة بإطار مجلس الأمن، بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

المطلب الثالث: عودة المغرب للاتحاد الإفريقي 30 يناير 2017.

بعد قطيعة دامت أكثر من **32** سنة، انضم المغرب إلى الاتحاد الإفريقي الذي هجره بعد اعتماد أوراق الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كدولة دائمة العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية سنة **1984** وهو ما رفضته المغرب، ومن الأسباب التي أدت إلى انسحاب المغرب هي

[1] د. العربي بن رمضان، المرجع السابق، ص 64.

موافقة دول الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) إلى انضمام الصحراء الغربية باعتبارها دولة عضو في الوحدة والذي يقر بأن الصحراء الغربية دولة قائمة بذاتها.[1]

فأعلن المغرب عن رغبته في العودة إلى الاتحاد الإفريقي حيث قال الملك محمد السادس في رسالة إلى القمة **27** للاتحاد الإفريقي المنعقدة في العاصمة الرواندية كيغالي "أن المغرب يتجه بكل عزم ووضوح نحو العودة إلى كنف العائلة المؤسسة و مواصلة تحمل مسؤولياتها بحماس أكبر وبكل اقتناع".[2]

وإعادة الملك المغربي في رسالته إلى واقعة انسحاب الرباط من المنظمة القارية في **1989**، قائلا أن فرض أمر واقع لا أخلاقي والانقلاب على الشرعية الدولية دفع المملكة المغربية تفاديا للتجزئة والانقسام، إلى اتخذا قرار مؤلم يتمثل في الانسحاب".

وقد وافق الاتحاد الإفريقي على عودة المغرب إلى المنظمة ليصبح العضو **55**، وجاء في جلسة مغلقة في القمة الإفريقية المنعقدة في أثيوبيا، غير ان المصادقة على عودة المغرب دون ربطها بأي قرار بشأن نزاع الصحراء الغربية وذكر سفير البوليساريو لدى أثيوبيا والاتحاد الإفريقي "لمي نبا علي" إن قبول عضوية المغرب في الاتحاد تم مع التأكيد على بقاء جبهة البوليساريو عضو في

[1] المغرب و الاتحاد الإفريقي، إهانات ما بعد الانضمام 2017/08/17، www.al jazeera.net opinions.

[2] نفس المرجع.

الاتحاد وأكد أن المنظمات ركزت على ضرورة احترام المغرب لحدود الصحراء الغربية المعترف بها دوليا.[1]

صوت على طلب المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي من أصل و امتنع عن التصويت.

وأكد المغرب أن سبب عودته إلى الاتحاد الإفريقي هي المساهمة في تنمية المنطقة وتمويلها اقتصاديا والمساعدة في تطويرها حيث قام بعدة جولات إلى بلدان عربية.

ويعتبر بعض المحللين السياسيين أن عودة المغرب إلى الاتحاد هي رغبة في إضعاف جبهة البوليساريو دبلوماسيا والتأثير والتشويش للدول الداعمة لها.[2]

[1] محمد بن قاسم، **عودة المغرب لفتحاد الإريقي النقاشات والرهانات**، 2017/01/31 من الموقع http://al jazeera.com.

[2] نفس المرجع.

- **موقف جبهة البوليساريو من عودة المغرب للاتحاد الإفريقي:** انقسم إلى موقفين:

– **موقف مؤيد لعودة المغرب للاتحاد:**

حيث عبرت جبهة البوليساريو عن ارتياحها لعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي القمة **28** للاتحاد في **30** يناير **2017** واعتبرت أن انضمام المغرب يمثل انتصارا جديدا للشعب الصحراوي وقضيته العادلة.

وجاء موقف البوليساريو على لسان "محمد سالم ولد السالك" وزير الشؤون الخارجية متحدثا عن أن المغرب انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية عام **1984** (الاتحاد الإفريقي) وها هو يعترف اليوم بعد **25** سنة من محاولات متكررة باءت بالفشل بأن ذلك هدف مستحيل.

أما الموقف الثاني الرافض لانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي كان أغلبيته من الشعب الصحراوي وبعض القادة الصحراوية حيث اعتبروا أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي شكل خيبة أمل للقضية الصحراوية وأن الاتحاد الإفريقي قد خانه بقبول عودته وأن هذه العودة قد تشكل خطرا على مكانة جبهة البوليساريو وفي المنظمة.[1]

- **آفاق القضية الصحراوية في ظل عودة المغرب للاتحاد الإفريقي:**

قد يأخذ مستقبل القضية الصحراوية في ظل عودة المغرب للاتحاد منعرجين:

[1] التقي مولاي إبراهيم، **البوليساريو وعودة المغرب للاتحاد الإفريقي**، مجلة المستقبل الصحراوي، المتوفر على الرابط: http://www..futurasahara.net

أولا يأخذ منعرج التعقيد والتصعيد في القضية وذلك عند زيارة نفوذ المغرب وقوته في المنظمة، ويطالب فيها التعامل من الناحية الجيوسياسية بخريطة لا تتعامل مع الجمهورية الصحراوية التي يدعي أنها جزء من ترابه ويطالب الدول الإفريقية المسندة لها بالتخلي عنها قد يشكل انقساما بين الدول الإفريقية وقد يطالب في التالي بطرد الجمهورية الصحراوية وهو احتمال وارد في خفايا انضمام المغرب للاتحاد.

أما المنعرج الثاني فقد تظل القضية معلقة وجامدة يتجاهلها المغرب وجبهة البوليساريو ويعتبرون أن المسألة مسألة أممية تحلها هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ما هو إلا وساطة بينهما.[1]

كما ان عودة المغرب للاتحاد تشكل تحديا للجبهة البوليساريو اذ ان للمغرب اهداف سياسية تهم قضية الصحراء الغربية حيث يعمل النظام المغربي منذ سنوات علي تطويق الجمهورية الصحراوية و حلفائها الاستراتجيين بسياسة استثمار كثيفة تسعى لاستمالة مواقف دول عموم القارة و صرفها عن أي اعتراف او دعم للجمهورية الصحراوية خاصة ان الاتحاد الافريقي اصبح طرفا يتدخل و يتقدم بمقترحات حول هذه القضية و بتعينه ممثلا خاصا مكلفا بمتابعة قضية الصحراء الغربية , و قد اتخذ قرارات اعتبرها النظام المغربي دعما صريحا للبوليساريو , مثل القرار الصادر في 15 اكتوبر 2015 حول عدم شرعية النشاطات الاقتصادية بالصحراء الغربية , اذ

[1] التقي مولاي إبراهيم، **البوليساريو وعودة المغرب للاتحاد الإفريقي**، مجلة المستقبل الصحراوي متوفر على الرابط:
www.futurasahara.net

يهدف النظام المغربي بانضمامه الي الاتحاد الافريقي لتجميد تدخل المنظمة في نزاع الصحراء, كما ان المغرب قام مؤخرا بعدة زيارات في مختلف بلدان أفريقيا و ذلكمن اجل ان يكتسب ثقة عن طريق تمويل تلك الدول لكي تدعمه في ملف الصحراء

خلاصة:

لقد عرفت القضية الصحراوية تداولا في المنظمات الدولية بداية من الأمم المتحدة إلي منظمة العفو الدولية, و لقد تباينت الآراء بين مؤيد لها ,حيث اعتبرتها هيئة الأمم المتحدة في بعض أرائها أنها قضية تصفية استعمار مع مراعاة الحجج المغربية و تلبية أرائه، مما يفقدها مصداقيتها و مهامها التي منها تسوية النزاعات وتصفية الاستعمار، ومع مجيء كل مبعوث شخصي من طرف المنظمة ينتهي به الأمر بالاستقالة بسبب تعقد النزع وتعنت الأطراف، أما الاتحاد الإفريقي وهو المعني الأول بالنزاع والذي أكد منذ نشؤه علي تصفية الاستعمار واعتبر القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار، إلا انه في باطنه ينقسم بين رافض ومؤيد للاستعمار، ومع عودت المغرب للاتحاد أخذت القضية منعرج أخر وزادك في التعقيد إلا أن لعودة المغرب أهداف خفية غير أهدافه العلانية التي منها الاستثمار في إفريقيا ومساعدة الاقتصاد علي التطور والنضوج، وهذا ما يجعل حل القضية الصحراوية تتعقد أكثر وحلها ومعلق.

الفصل الثالث

أفاق القضية الصحراوية في دور رهان استفتاء تقرير المصير.

تمهيد:

بعد ظهور الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية سارعت معظم الهيئات الدولية لحل هذا النزاع بعد فرض البوليساريو وجودها في المجتمع الدولي، فبادرة بإيجاد حلول للنزاع، ويعد مخطط التسوية المقترح على طرفي النزاع من قبل النظام الدولي لإدارة النزاع والوسيلة الفنية لتطبيق تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية، وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين سنة من صدوره لم يطبق على أرض الواقع باستثناء وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ منذ تاريخ **1991/06/06**، وكان أول استفتاء تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية الوسيلة الوحيدة لحل النزاع من وجهة نظر البوليساريو والذي تفرضه المغرب ما يعرف مخططات التسوية خاصة المخططات التي جاء بها "**جيمس بيكر**" وسنحاول في هذا الفصل الوقوف عند استفتاء تقرير المصير وتحدياته وعراقيله وكذا المخططات إلى جاء بها "**جيمس بيكر**" وإيقافه في الصحراء الغربية.

المبحث الأول: تحديات الاستفتاء وعراقيله.

المطلب الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين والطعون المغربية.

يشكل موضوع تحديد هوية الناخبين المستفتين أي الأشخاص المشاركين في الاستفتاء*، إشكالية دقيقة حالة دون تطبيق مخطط التسوية، وإذا رجعنا إلى المخطط فنجد أنه فصل في المالية، بالاعتماد على الإحصاء الذي أجرته السلطات الاستعمارية الاسبانية خلال سنة **1974** أي قبل مغادرتها للإقليم[1].

أولا: الصعوبات المتعلقة بمراجعة الإحصاء الإسباني لسنة 1979.

إن منظمة الأمم المتحدة وعند إصدارها للائحة **1514** والمتعلقة بحق الشعوب المستعمرة في نيل استقلالها كانت قد استعملت عبارة الجمع وهذا ربما لإمكانية عدة شعوب العيش في إقليم واحد وبالتالي يحق لكل شعب أن يطالب بتقرير مصيره.

لكن لا ينطلق هذا المبدأ على شعب الصحراء الغربية الذي يعتبر الشعب واحد ويتشكل أساسا من ثلاثة قبائل (الرقيبات، التكنه، أولاد دليم) حتى وإن كانت قبيلة الرقيبات هي النواة الرئيسة التي انبثقت منها أغلب إطارات جهة البوليساريو ومنهم السيد مصطفى الوفي السيد[2] .

ومن هذا المنطلق فأن توحيد الشعب الصحراوي من أجل تصفية الاستعمار بطرح مشكلة سياسية وعويصة عند تنظيم استفتاء تقرير المصير، الذي يتطلب وجوبا وقبل تنفيذه القيام بتحديد هوية الناخبين، وتسجيلهم في القوائم الانتخابية وهذا ما قامت السلطات الاستعمارية الإسبانية خلال سنة **1974** بتنظيم إحصاء عام لسكان الصحراء الغربية وذلك من أجل إجراء عملية

* أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من القرارات تضمنت في مجملها التأكيد على استشارة الشعوب إذ تعلق الأمر بتصفية الاستعمار من الأقاليم المستعمرة

[1] عابد شارف، **أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمن إقليمي متغير**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 51.

[2] الزعيم الأول لهم، الحركة البوليساريو توفي في معركة نواكشوط سنة 1976، ص 12.

الاستفتاء كما نص عليها لوائح وقرارات الأمم المتحدة لاسيما القرار **1514** أين توصلت إلى تسجيل **76000** شخص في القوائم الانتخابية.

ويضاف إلى هذا مشكل النزاعات القديمة، التي كانت سائدة في إقليم الصحراء الغربية والذي أرغم بعض السكان إلى مغادرة أراضيهم والعيش في مناطق أخرى مما أدى إلى صعوبة إحصائهم واعتبارهم من سكان الصحراء الغربية.

ثانيا: المعايير الجديدة.

قدم الأمين السابق للأمم المتحدة "بيريز دى كويلار" قبل أن تنتهي عهدته في **1991/12/31** بأخر تقرير له والذي جاء في مضمونه أن مخطط التسوية ورغم قبوله من قبل من طرف الأطراف يحتوي على بعض النقض السلبية كون أن عملية تحديد هوية الناخبين بينت أن تطبيق المخطط صعب للغاية وسبق للجنة تقصي الحقائق الموفودة إلى المنطقة خلال سنة **1975**.[1]

وحسب الأمين العام السابق "كويلار" فأن مشكلة تحديد الهوية يرجع بالأساس إلى خصوصيات ترتيب سكان.

إن توسع معايير تحديد الهوية يمكن الأشخاص الذين لم يشملهم إحصاء سنة **1974** من المشاركة في الاستفتاء بشرط أن يحدد وهو يتهم اتجاه الإقليم الصحراوي.

ثالثا: مسألة الشهادات الشفوية لرؤساء القبائل:

[1] تقرير الأمين العام رقم 23299 المؤرخ في 1991/12/19، ص 02

أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة "بطرس غالي" في تقريره المؤرخ في **30** مارس **1995** أنه بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالإحصاء والتسجيل في القوائم الانتخابية، يوجد مشكل أخر أصبح يواجه لجان تحديد الهوية يتعلق بقضية الشيوخ الموكل إليهم الإدلاء بشهاداتهم حول الناخبين، الذين لم ترد أسمائهم أو هوياتهم في إحصاء السلطات الإسبانية **1974**.

ومن جهة أخرى فأن شهادة الشيوخ تطرح مشكلة عملية أخرى تتمثل في تناقض شهادتين لشيخين حول هوية الشخص وفي هذا الصدد اقترح المبعوث الخاص للامين العام إلى الصحراء الغربية "أريك جنسون" في تقريره المؤرخ في **21** جوان **1995** أنه في حالة تناقض شيخان في شهادتهم الشفوية حول هوية شخص معين يتعين عمل هذا الأخير أن يثبت للجنة تحديد الهوية وبكل الطرق عن أحقيته في التسجيل في القوائم الانتخابية[1].

وفي هذا السياق نفسه احتجت جبهة البوليساريو على مختلف الطرق الجديدة المقترحة سواء من الأمين العام "بطرس غالي" أو مبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية على أنها أصبحت إحصاء السلطات الإسبانية سنة **1974**.

الصحراء الغربية خصوصا أنها قبائل رحل تحكمها نظم قبلي معقب وبالتالي صعوبة انتماء القبلية إلى نظام محكم ومعقد في نفس الوقت.

ومن ثم يصعب على التنظيم القبلي والأسرى المعقد أن يطالب بالاستقلال والأرض مع العلم أن هذه القبائل كل تستقر في مكان واحد.

وبناء على المعطيات المشار إليها ادخل الأمين العام "دى كويلار" خمسة معايير جديدة تتعلق بعملية تحديد الهوية لم يتضمنها نظام التسوية الذي قبله الأطراف المتنازعة سنة **1988** ومعنى هذا أن عملته تحديد الهوية أصبحت لا تعتمد على الإحصاء الذي قامت به السلطات

[1] التقرير المؤرخ في 21 جوان 1995.

الاستعمارية الإسبانية سنة **1974** وأصبح بالإمكان البحث عن هوية الناخبين بواسطة هذه المعايير.

وقد تبنى الأمين العام السيد "بطرس بطرس غالي" الذي استخلف دى كويلار هاته المعايير في تقريره المؤرخ **1993/8/4** وأمر الطرفين بتطبيقها[1].

وبالرجوع إلى تقرير بطرس غالي يتبين أن مؤدي هاته المعايير أن يعطي الحق في الاستفتاء إلى:

1- الأشخاص المنشورة أسمائهم في قائمة المراجعة لإحصاء سنة **1974**.

2- الأشخاص الذين يقطنون في الإقليم والمنتمين لأحدى القبائل الصحراوية.

3- أعضاء العائلة ؟؟ للفئتين المذكورتين (الأب، الأم، الأولاد).

4- الأشخاص المنتمون إلى أب صحراوي ولد في إقليم الصحراء الغربية.

5- الأشخاص المنتمين إلى القبائل الصحراوية والذين قطنوا في الإقليم لمدة **05** سنوات.

- **إشكالية الطعون المغربية.**

إن أول قائمة أعلنت عنها البعثة الأممية لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية "مينورسو" بعد استكمالها عمل لجنة تحديد الهوية، تفيد أن اللجنة أحصت حوالي **84251** ألف شخص مسجل مؤقتا في القوائم الانتخابية من أصل **1472219** ألف شخص تم تحديد هويتهم ومعلوم أن تحرير الهوية لشخص ما لا يكفي لتسجيله في القوائم الانتخابية باعتبار أن هناك معايير أخرى يخضع لها الشخص المحدد هويته[2].

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 5/26/85 المؤرخ في 1993/08/04، ملاحق متعلقة بمعايير المشاركة في الاستفتاء، ص 05.

[2] Laurent Pointen, Op.cit.p.159

وسوف نعالج اشكالية الطعون المغربية في ما يلي:

أولا: الأشخاص الذين قم تحديد هويتهم:

إن هذه القائمة توزع بين ثلاثة أقسام وهذا بالنظر إلى مقر إقامة الأشخاص المحدد هويتهم والمسجلين في القوائم الانتخابية **46255** ألف شخص في إقليم الصحراء الغربية **33786** ألف شخص في الجزائر تندوف **و4210** ألف شخص في موريتانيا وقد عرفت التسجيل في القوائم الانتخابية مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:**

امتدت من **28** أوت **1994** إلى **22** ديسمبر **1995**.

- **المرحلة الثانية:**

من **03** ديسمبر **1997** إلى غاية **03** سبتمبر **1998**[1] ولقد وصلت لجنة تحديد الهوية عملها إلى تاريخ **22** أكتوبر **1999** ليصل عدد الأشخاص المحددة هويتهم منذ **15** جوان من نفس السنة إلى **29818** ألف شخص الأمر الذي يرفع العدد الإجمالي الكلي **177067** ألف شخص منذ وسنة **1994**[2] ولقد تلقت المنورصو تاريخ **18** سبتمبر **1999** حوالي **19129** طعن وأغلب تلك الطعون تتعلق بالأشخاص الذين تم عدم قبولهم تسجيلهم في القوائم المؤسسة الأولى أما الطعون الأخرى المتعلقة بالطعون مارسها بعض الأشخاص ضد قبول تسجيل بعض الأشخاص ضد قبول تسجيل مجموعات من الأشخاص بدعوى أن ليس لديهم أي حق في التسجيل في القوائم الانتخابية أي في الاستفتاء[3].

[1] تقرير العام للأمم المتحدة، 1999/1098، 8 أكتوبر 1999 القسم المتعلق بتحديد الهوية والطعون، ص 02.

[2] نفس المرجع، ص 03.

[3] هذه الأرقام والرموز تشير إلى تطبيق بعض المجموعات القبلية الصحراوية في مخطط التسوية.

ثانيا: الأشخاص المرفوض تسجيلهم في القوائم الانتخابية:

رفضت لجنة تحديد الهوية تسجيل الأشخاص الذين لم يسوفون الشروط المحددة من الاستفادة من وضعه الناخب الذي يعطي له الحق المشاركة في الاستفتاء كما رفضت المملكة المغربية الأسباب التي أدت إلى عدم قبول تسجيل هؤلاء الأشخاص في القوائم الانتخابية ومارست طعون لفائدتهم وبالتالي قسمت الطعون المغربية إلى طعون فردية وأخرى جماعية وهذا النوع من الطعون مارسته على الخصوص المملكة المغربية بالنسبة للأشخاص الذين لا يقطنون لا في المغرب ولا في إقليم الصحراء الغربية.

وأمام هذا الانسداد الجديد والطعون المغربية المكثفة أصبح الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" يطلب بزيادة الأفراد العاملة ضمن المنورصو خاصة صنف الإداريين من أجل مواجهة العملية لاسيما المشكلة المتعلقة التي طرحت عن قبل المجموعات القبلية المصنفة **99 H**، **H61**، **51** والذين لم يتم إحصائهم بعد ذلك أي سنة **1999**[1] .

عرض المشكلة بعد ذلك على مجلس الأمن الذي أصدر قرارا عبر عدم ارتياحه لعملية الطعون المسجلة، وأيضا للمواقف المتشددة لأطراف النزاع، وحسب مجلس الأمن فأن تشبت الأطراف بمواقفهم إضافة إلى مشكلة الطعون يؤدي حتما إلى عدم إمكانية تنظيم استفتاء تقرير المصير قبل سنة 2002 أو حتى بعد هذا التاريخ وتزامنت هذه الفترة أي **23** جويلية **1999** بوفاة الملك المغربي "الحسن الثاني" الذي خلفه ابنه "محمد السادس" والذي واصل انتهاج نفس الدبلوماسية التي كانت ممارسة من قبل والده.

بتاريخ **17** جانفي **2000**، أخذت الأزمة أبعادا أخرى وأصبح موعد الاستفتاء الذي كان مقررا في جانفي **2000** يبتعد أكثر فأكثر، ومرد ذلك الأزمة التي تفجرت بعد ذلك إتمام لجنة

[1] القرار رقم 1282 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1999/12/19، S1RES/1282

تحديد الهوية من إعداد القائمة الثانية للأشخاص المحدد هويتهم وهذا ما جعل السلطات المغربية تسجل احتجاجا جديدا أمام المنورصو تعلن بوضوح أن لجنة تحديد الهوية لا تتعامل بصفة عادلة مع القبائل القاطنة بالمغرب وموريتانيا والجزائر.

وفي نهاية المطاف أعلن الإحصاء عن **86386** من حقهم المشاركة استفتاء تقرير المصير وهذا من أصل **198469** شخص تمت دراسة حالتهم واستماع إليهم من قبل لجنة تحديد الهوية.

لمن في **11** فيفري **2000** نقلت البعثة **29690** طعن جديد يضاف إلى **79125** المسجلة من يوم أن نشر لجنة تحديد الهوية القائمة الأولي للمسجلين للاستفتاء.

وبالتالي وصلت قائمة الطعون المغربية إلى **131038** شخص يعطي لهم الحق في المشاركة في الاستفتاء[1].

يتبين مما ذكر أعلاه أن عملية تحديد الهوية ورغم الجهود التي بدلها الأمين العام السابق "كوفي عنان" ومبعوثه الشخصي إلى الصحراء الغربية "جيمس بيكر" ورغم التفاؤل الذي ساد المنطقة بعد إتفاقيات هوستون وإنتعاش عملية تحديد الهوية والتسجيل في القوائم الانتخابية، فإن العملية أخذت أبعاد أخرى بسبب مشكلة الطعون المغربية.

المطلب الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية.

أولا: مضمون المبدأ.

يقتضي مضمون المبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية، الرجوع إلى وثائق الأمم المتحدة في هذا السياق وجاء في هذا الصدد في الفترة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أنه

[1] تقرير الأمين العام، 131/ 2000 المؤرخ في 2000/02/23.

يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي والاستغلال السياسي لأي دولة وعلى أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة[1].

ونظرا لأمية هذا المبدأ أكد قرار الجمعية العامة رقم **1514** المؤرخ في **14** ديسمبر **1960** المتعلق بمنح الاستقلال للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إن كل محاولة تستهدف التعريض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لا بد أن تكون متناقضة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

إضافة إلى ذلك أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها **2625** عن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول، أنه لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد في الفقرات السابقة على أنه يخص بأي عمل ويشجع على أي عمل من شأنه أن يمزق أو يخل جزئيا أو كليا بالزعامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المتعلقة ذات السيادة، التي تلتزم في تصرفاتها بمبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها الموضح أعلاه والتي لها بالتالي حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تميز بسبب العرق أو العقيدة أو اللون[2].

ما يستنبط من خلال عرض هادين القرارين أن الأمم المتحدة تولي مبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية اهتماما خاصا، كما تؤكد على ضرورة احترامه، ومن جهة أخرى يثبت القرارين وجود علاقة وطيدة بين مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي يكون مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية موضوع احترام يشمل الأمر شرطين:

يمثل **الأول**: في أن تلتزم الدولة في تصرفها بمبدأ تساوي الشعوب في حق تقرير مصيرها.

[1] محمد بوسلطان، **مبادئ القانون الدولي العام**، الجزء الثاني، دار المغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص 160-161.

[2] القرار رقم 2625، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة 25

أما **الثاني**: فيقضي أن تكون للدولة حكومة تمثل شعب الإقليم كله دون تمييز بسبب العنصر أو العقيدة أو اللون.

وعلة هذا الأساس يمكننا أن نستخلص من قرارات الأمم المتحدة أن ما تقصده من شرط حق احترام الشعوب في تقرير مصيرها هو إزالة الاستعمار بكل أشكاله[1].

ثانيا: تطبيقات المبدأ بشأن قضية الصحراء الغربية.

منذ أن عرض إسبانيا إجراء الاستفتاء في إقليم الصحراء الغربية في نهاية سنة **1974** اظهر المغرب وموريتانيا بتمسكهما بمبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية باعتبار أن قضية الصحراء العربية قضية وحدة وطنية غير قابلة للمساومة[2]، وفي هذا السياق ادعى البلدان آنذاك وجود روابط سياسية بين كل منهما وإقليم الصحراء الغربية.

ولقد أقر مخطط التسوية أنه مباشرة بعد إتمام عملية تحديد الهوية فاق كل اللاجئين الذين يثب لهم الحق في التصويت والانتخاب يكون من حقهم العودة إلى إقليم الصحراء الغربية بالتعاون مع لجنة العليا للاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[3].

لكن خلفا لما تضمنه مخطط التسوية في المسائل المتعلقة بعودة اللاجئين الصحراوين، فإن السلطات المغربية خالفت المخطط وقامت بنقل الألف من المغاربة إلى الإقليم بدعوى أن هؤلاء صحراويون في الأصل وفي هذا السياق نقلت في شهر سبتمبر **1991** حوالي **25000** ألف شخص إلى الإقليم أي حتى قبل تبدأ لجنة تحديد الهوية عملها.

---

[1] عمر سعد الله، **تقرير المصير السياسي للشعوب**، المرجع السابق، ص 243

[2] الداهية محمد فال، **قصية الصحراء الغربية مقاربة للحلول**، المجلة العربية للعلوم السياسة، مركز دراسات الوحدة العربي للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2013

[3] أنظر نص مخطط التسوية الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 121360، المرجع السابق

وتأكيد لذلك أرسل ملك المغرب السابق "الحسن الثاني" الأمين العام للأمم المتحدة بموجب رسالة مؤرخة في **1991/19/15** أعلن عن تواجد حوالي **170000** ألف صحراوي بالمغرب ومن حقهم العودة إلى إقليم الصحراء الغربية والمشاركة في الاستفتاء[1]، وتجسيدا لهذا الفعل المخالف لمخطط التسوية كما ذكرنا نظم المغرب مسيرة خضراء جديد غلى الإقليم[2]، نقل من خلالها ألاف المغاربة، رغم أن لهم الحق في العودة وتواصلت هذه المسيرات إلى انطلقت مجددا سنة **1991** إلى غاية نهاية سنة **1993**، وبناءا على المعطيات المذكورة ظل مخطط التسوية مجمدا، أصبح المغرب يرفض مناقشة بنود المخطط المتعلقة بكيفية عودة اللاجئين ولا مناقشة الحلول المقترحة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى الإقليم من أجل التسوية[3] وبعد فترة من التماطل يعود المغرب ليؤكد تمسكه بمبدأ الوحدة الوطنية من خلال اقتراح مشروع الحكم الذاتي الموسع بداية من سنة **2007** أن المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي تشد أساسا على أن قضية الصحراء الغربية، تعتبر قضية وحدة وطنية وهذا ما أدى بملك المغرب التذكير بها في كل المناسبات وفي العديد من خطبه.

وبناء على ما سبق فأن المغرب يحتج دوما بالحق التاريخي على الصحراء الغربية وأصبح يرفض أي حل مضمونه الاستقلال باعتبار أن قضية الصحراء الغربية قضية واحدة وطنية غير قابله للمساومة.

المطلب الثالث: أفاق استفتاء تقرير المصير.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء لسنة **2015** لم يخرج في مضمانه الكبري غياب في مضامين التقارير الأممية السابقة، تمت صياغته بالغة غامضة فيها الكثير من المناورات والمجملات الدبلوماسية، حيث شكلا يبدوا وأن التقرير كان لصالح المغرب لكن في العمق ملئ

[1] رسالة الملك الحسن الثاني المؤرخة في 1991/03/15، المصدر جريدة واشنطن بوسط الأمريكية، العدد 03 يوم1992/03/03.

[2] المغرب قام بمسيرة سماها بالمسيرة الخضراء لأول مرة يوم 1975/11/09.

[3] رفض المغرب كل الحلول التي يمكن أن تؤدي إلى الاستقلال الصحراء الغربية.

بالمتناقضات ويعبر عن رغبة الأمم المتحدة إرضاء تكتيكيا كل أطراف النزاع حول الصحراء نظرا لغياب الإرادة السياسية.

يتكون التقرير من **81** نبذا ومن **8** محاور متكاملة وهي: كمقدمة هامة **2**- التطورات الأخيرة التي عرفتها المنطقة، **3**- أنشطة مبعوث الشخصي للامين العام، **4**- أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، **5**- الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان، **6**- الإتحاد الإفريقي، **7**- الجوانب المالية.

مرجعيات التقرير تتمثل في مضامين قرار مجلس الأمن رقم **2152** لسنة **2014** والذي على أثره قام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتى **30** أفريل **2015**[1] .

ثم تقلصت بعثة المنورصو إلى **12** شخص فقط بسبب احتجاجات المغرب.

أكد التقرير أن الوضع العام بالصحراء هادئ وبأن وقف إطلاق النار ما زال قائما، مبدأ باستفادة جزء من الصحراء من الاستثمارات مغربية مهمة في يوجد والداخلة دون ذكر التسمية التي تعرفها باقي المدن الجنوبية وعلى رأسها العيون.

- **أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية:**

أكد هذا المحور قلق كل من البعثة وأطراف النزاع والبلدان المجاورة من خطر تسلل الجماعات المتطرفة إلى المنطقة في ظل تعاون بين المغرب والجزائر وإجراء استفتاء في أقرب وقت ممكن من أجل احتواء النزاع ودخول استفتاء السلم والأمن وأن هيئة الأمم متعددة للأشراف عليه[2].

أكد رئيس الجمهورية الأمين العام لحصة البوليساريو السيد "إبراهيم غالي" أن بعثة المنورصو ليست مجرد بعثة من عدد محدد من الأشخاص بل هي أداة شكلها مجلس الأمن الدولي وحدد لها

[1] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الصحراء الغربية (246-2015)**، 10 أفريل 2015، ص 02.

[2] منظمة الأمم المتحدة، **تقرير الأمين العام عن حالة الصحراء الغربية**، مرجع سابق، ص 13.

مأمورية واضحة متمثلة في تنظيم استفتاء تقرير المصير وقال السؤال المطروح هو هل يمكن لمجلس الأمن تنظيم ذلك الاستفتاء ؟ بالنظر إلى التجارب السابقة مثل كامبيا وتيمور الشرقية[1].

إن أفاق تنظيم استفتاء تقرير مصير في الصحراء الغربية دائما مرتبط بالعراقيل التي تواجه وخاصة العراقيل من طرف المملكة المغربية وتقديها حل واحد وهو الحكم الذاتي الذي ترفضه جبهة البوليساريو مما وضع هيئة الأمم المتحدة في وضع محرج أمام تنظيم الاستفتاء.

إذ لا يمكن استفتاء دون موافقة المغرب والذي يبدو بعيد المنال بسبب التعنت والتشتت بالإقليم وخاصة في الخطابات الملك محمد السادس الأخيرة التي تؤكد فيها أن الصحراء المغربية إلى أن يرث الله الأرض بما فيها.

وهذا أما جعل الأمم المتحدة تعترف بنفسها في حل هذا النزاع وتزايد الشعوب بالاحتباط في صفوف الشعب الصحراوي بسطول المدة وعدة إيجاد حل القضية.

إعادة نفس الاسطوانة المتمثلة في دعوة المغرب والبوليساريو من أجل التفاوض لإيجاد حل سياسي مقبول للطرفين بكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

منذ نزاع المغرب والبوليساريو علي إقليم الصحراء حاولت الهيئات الأممية تقديم حلول لحل النزاع و مع وجود حل ينتهي بالفشل بسب إما رفض طرف من أطراف النزاع أو رفض الطرفين لينتهي بالبحث عن حلول جديدة ترضي الطرفين وهذا ما سنحاول طرحه في هذا البحث.

[1] نفس المرجع، ص 14

المطلب الأول: مشاريع بيكر.

عين كوفي عنان جيمس بيكر مبعوثا شخصيا للامين العام للأمم المتحدة في الصحراء الغربية والجدير بالذكر أن جيمس بيكر قدم ثلاثة مشاريع لحل النزاع غي الصحراء الغربية لفترة امتدت حوالي ستة سنوات بدأت باتفاقيات هوستن سنة **1997** وانتهت بمخطط السلم سنة **2003** وفيما سنتطرق إلى مشاريع بيكر التي أتي بها.

أولا: أتفاقيات هوستن بالولايات المتحدة الأمريكية :

كلف السيد" جيمس بيكر "بمهمة أساسية، تكمن في محاولة جمع الأطراف المتنازعة حول طاولة واحدة، للتباحث في إيجاد السبل لتطبيق مخطط التسوية، أو اقتراح حلول أخرى لمشكلة الصحراء، هذا وقد قام السيد بيكر بعقد عدة لقاءات ومحادثات بين الأطراف، بدأت في لندن، وانتهت" بهوستون "توصل من خلالها الطرفان ا لم تنازعان إلى بعض النتائج الهامة، من أجل دفع مواصلة تطبيق مخطط التسوية، وأصبحت هذه الجولة من المحادثات تعرف" باتفاقيات هوستون"بالولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا :مباحثات لشبونة.

بعد المباحثات التي جرت في هوستن وانتهت بمدينة لندن، توصلت المفاوضات في مدينة لشبونة بالبرتغال وأتفق الطرفان علي الاتفاق علي تمركز القوات العسكرية، حيث حدد مخطط تمركز

القوات العسكرية في أماكن محددة وبعد معين من القوات وهذا من اجل وسير عمل البعثة الأممية لتنظيم استفتاء في الإقليم.[1]

ثالثا:مفاوضات مدينة هوستن بالولايات المتحدة

إن الهدف من المحادثات التي تمت بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو تحت إشراف السيد "جيمس بيكر" كان محاولة لإيجاد أرضية مشتركة ومقبولة لتطبيق مخطط التسوية، إذ بدأت هذه المحادثات في لندن، ثم تواصلت في لشبونة، لتنتهي في "هوستون1. "

قرر الطرفان التمسك بالتزاماتهما فيما يخص مسألة تحديد الهوية، وعودة اللاجئين وأسرى الحرب، والسجناء السياسيين، وتمركز القوات المسلحة.

- يعقد الطرفان أنه يقع على منظمة الأمم المتحدة العمل على تطبيق مخطط التسوية، وذلك بضمان تنظيم إستفتاء حر وشرعي وعلني، وبعيد عن كل ضغط أو مزايدة، سواء على المنتخبين، أو على الملاحظين الدوليين، كما يعتبر الطرفان أن المبعوث الخاص للأمين العام، هو الذي يحدد انطلاق الحملة الانتخابية لما يلاحظ تنظيم إستفتاء تقرير المصير في جو من الأمان وبعيد عن كل ضغط أو مساومة سياسية.
- يسمح للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، أن ينشر قانون أو نظام، يمنع التزوير أو أي شكل من أشكال الضغط أو المساومات، التي تعيق إجراء تنظيم إستفتاء شرعي حر وعلني في الصحراء.

[1] قرار رقم 1108 الصادر بتاريخ 1997/05/22 عن مجلس الأمن.

ثالثا: فكرة الاتفاق الإطار (مشروع بيكر الأول)

بعد المحادثات لجاء كوفي عنان ومبعوثه الشخصي إلى إيجاد حل جديد المتمثل في الاتفاق الإطار سنة **1997** للقيام بالمهمة تحتوي علي ثلاثة عناصر هي تقدير إمكانية مواصلة تطبيق مخطط التسوية بعد مشاورات مع الأطراف:

- تحديد إن كان يتطلب إدخال بعض التعديلات، تكون مقبولة من الطرفين.
- في حالة السلب، إعطاء التوصيات اللازمة من أجل حل النزاع.[1]

لكن يرى بعض المتتبعين للقضية الصحراوية، أن الأسباب والمعطيات الحقيقية التي جعلت الأمين العام يلجأ إلى الاتفاق –الإطار هي كالتالي :

تأكيد المغرب وحلفاؤه وكذا القوى الكبرى المهيمنة على المنطقة واستقرارها من أن نتيجة الاستفتاء الذي كان مقررا في النصف الأول من عام **2000**، ستكون لا محالة لصالح خيار الاستقلال وتقرير المصير للشعب الصحراوي لم يعد مخطط التسوية يوفر للمغرب هامشا كبيرا للمناورة من أجل ربح مزيد من الوقت واستثناء الحرب من جديد سيكلف الخزانة المغربية أموالا طائلة مما يضاعف الأزمة الاقتصادية.

رابعا: مخطط السلم (مشروع بيكر الثاني).

[1] تقرير الأمين العام رقم /613/, المؤرخ في 2001/09/20

بعد فشل المقترح المتضمن الاتفاق الإطار بسبب رفضه من قبل الطرفين قدم بيكر مشروعا آخر يتمثل في عرض مقترحات لحل النزاع إن مخطط بيكر الثاني الذي سمي بمخطط السلم، يختلف نوعا ما عن المخطط الأول (الإتفاق–الإطار)، ولقد أحدث ضجة كبيرة في المنطقة، باعتبار أن هذا المقترح الجديد أصبح يأخذ بعين الاعتبار إمكانية إجراء استفتاء تقرير المصير في آجال ليست قبل أربع (**04**) سنوات، ولا تتجاوز الخمس (**05**) سنوات بعد التاريخ الرسمي لبداية تنفيذ المخطط، ولقد تضمن المقترح أن المؤهلين للتصويت على الاستفتاء، هم كل الأشخاص الذين بلغوا سن الثامنة عشر (**18**) فأكثر.

لكن هذا المخطط رفض كالمخطط الذي سبقه حيث يذكر أن المملكة المغربية لم ترفض في البداية، لكن عبرت عن عدم ارتياحها له ومن بين الأسباب التي تخوف منها المغرب هي استفتاء تقرير المصير الذي جاء كما إرادته جبهة البوليساريو[1].

المطلب الثاني: مشروع الحكم الذاتي الموسع.

بعد أن رفض المغرب مخطط بيكر الثاني، قدم السيد جيمس بيكر استقالته إلى الأمين العام السيد كوفي عنان الذي استبدله بالهولندي" فان فالسون "، وفي بداية سنة **2007** ، استغل المغرب فترة الجمود التي سادت المنطقة بعد أحداث مدينة العيون وتقدم بمشروع سماه الحكم الذاتي الموسع، كحل نهائي لا يقبل أي تفاوض.

أولا: كيفية ظهور المقترح المتضمن الحكم الذاتي.

[1] تقرير الأمين العام 565/2003/ المؤرخ في 200/05/23"

تزامنت هذه الفترة بصدور عدة اعترافات بالجمهورية الصحراوية خاصة (جنوب إفريقيا، كينيا، وتنزانيا، والسلفادور، والأورغواي) وبذلك تجاوزت عدد الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية **74** دولة، وتمثل هذه الاعترافات دعما دبلوماسيا كبيرا لجبهة البوليساريو.

ومن أهم التطورات التي حصلت في تلك الفترة، تزايد الاحتجاجات والانتفاضات بداخل الأراضي الصحراوية خاصة في مدينة العيون التي تعتبر عاصمة الإقليم.

وأهم تلك الأحداث وقعت في **21** ماي **2005** في مدينة العيون وسميت تلك الانتفاضة "**انتفاضة الاستقلال**"، وطلب المنتفضون وقتها، احترام حقوق الإنسان والإفراج عن المعتقلين، كما أنه ومن جهة أخرى، أصبح نزاع الصحراء الغربية يكلف الخزينة المغربية توفير أموال طائلة من أجل تسيير الإقليم وتهيئته، ناهيك أن الاقتصاد المغربي الذي يعتمد أساسا على السياحة وتصدير الفوسفات.[1]

وفي هذا السياق قام المغرب باقتراح مشروع الحكم الذاتي الموسع مراهن علي تمريره وفرضه علي الشعب الصحراوي، نظرا للتأييد الذي كان يبدو له من طرف كل من فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية أثناء إدارة بوش.

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **مشكلة الصحراء الغربية**، المصدر :الانترنت www.moqatel.com تاريخ الدخول إلي الموقع,/2008/05

ثانيا: مضمون مشروع الحكم الذاتي الموسع المبادرة المغربية حول الحكم الذاتي.

نجدها تشير في ديباجتها إلى الأسباب والظروف التي أدت بالمغرب إلى اقتراح الحكم الذاتي، أما الجزء الثاني من الوثيقة، فورد فيه شيء من التفصيل حول فحوي المبادرة و ذالك كالتالي:

أ- الأسباب والظروف التي أدت بالمغرب إلي اقتراح مشروع الحكم الذاتي:

1. اعتبر هذا المقترح تلبية لقرارات مجلس الأمن الأخيرة التي طلبت من الأطراف المتنازعة والدول الملاحظة (الجزائر، موريتانيا) مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع عن طريق حل سياسي.
2. تشير الوثيقة أيضا أن هذه تندرج في إطار بناء مجتمع ديمقراطي.
3. تتكفل الدولة المغربية من خلال هذه المبادرة بكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج.
4. يتولى سكان الصحراء وبشكل ديمقراطي تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تشير الوثيقة أن الدولة المغربية تحتفظ باختصاصاتها في ميدان السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية .
5. يخضع نظام الحكم الذاتي الموسع إلى المفاوضات لاستشارة استثنائية، للسكان المعنيين طبقا لمبدأ تقرير المصير وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ب– اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء

لو رجعنا إلى الجزء الثاني المتضمن المبادرة المغربية للحكم الذاتي، نجد أن هذا الجزء تضمن التفصيل في بعض المسائل الخاصة بتطبيق مقترح الحكم الذاتي، وتشير المبادرة إلى أن سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء يمارسون هذه الصلاحيات داخل الحدود الترابية للجهة، كما أن لهم تشكيل هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية لجهة الحكم الذاتي، وتتمتع أيضا بميزانية خاصة تقوم بضبط النظام الجائر لها موقف جبهة البوليساريو الرافض لفكرة الحكم الذاتي على غرار ما قام المغرب من تقديمه إلى هيئة الأمم المتحدة لمبادرة الحكم الذاتي، قدمت جبهة البوليساريو عن طريق ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة محمد خداد" نص مقترحات الجبهة، والتي تعتبر في الحقيقة مبادرة مقابلة لمقترح الحكم الذاتي المغربي التي تشكل حسب جبهة البوليساريو الحلول السياسية المناسبة لرفع العراقيل والانسداد الذي أصبح يواجه تطبيق تقرير المصير و مخطط التسوية للأمم المتحدة.

وبالرجوع إلى فحوى مقترحات جبهة البوليساريو فنجدها تتضمن نقطتين أساسيتين:

الأولى: تتعلق بطبيعة النزاع التي ترى جبهة البوليساريو أنه يتعلق بمسألة تصفية الاستعمار.

الثانية: أن الحلول لا تكون ولا تتم إلا عن طريق تنظيم استفتاء تقرير المصير.

بالإضافة إلى النقاط المشار إليها تتضمن مبادرة جبهة البوليساريو الضمانات التي سيتفاوض عليها الطرفان وهي كالأتي:

أ. نزاع الصحراء الغربية هو مسألة تصفية الاستعمار تؤكد مبادرة جبهة البوليساريو أنه منذ سنة **1963** أدرج إقليم الصحراء في لائحة الأقاليم غير المسيرة ذاتيا لدى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة، وفي هذا الإقليم أجهضت عملية تصفية الاستعمار بسبب الغزو والاحتلال المغربيين سنة **1975** والمبنية على تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم **1514** المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[1].

كما يؤكد مقترح جبهة البوليساريو إن كلا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن عرفا النزاع بنزاع تصفية إستعمار بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو والذي يتم عبرة ممارسة الشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير.

ب. حل النزاع يتم عن طريق تنظيم إستفتاء تقرير المصير، نظرا لكون نزاع الصحراء الغربية وبتعريف المنتظم الدولي هو قضية تصفية إستعمار، فأن الجهود الهادفة إلى تسوية تهدف إلى منح الشعب الصحراوي فرصة ليقرر مستقبله من خلال استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير.

المطلب الثالث: مستقبل التسوية السلمية.

إذا كان المغرب كما يتضح مستعد لرفض "مخطط بيكر الثاني" باعتباره آخر مقدم لمعالجة الأزمة كما رفض قبل ذالك اغلب الحلول ابتدأ من مخطط التسوية **1991**، وأخيرا مخطط بيكر الثاني **2003** (مخطط تقرير مصير شعب الصحراء الغربية) بعدما اعتبرته المجموعة الدولية أحسن حل سياسي، فكيف ستكون آفاق النزاع، كل الدلائل تشير إلى انه يتمادي في التنكر لأي قرار

[1] مانع جمال عبد الناصر، **القانون الدولي العام (المدخل والمصادر)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة سنة 2005 ،ص 15.

من القرارات التي طرحت وستطرح ما دام مجلس الأمن لم يستعمل وسيلة لفرض قراراته ولم يطلب من الأطراف التعاون كليتا مع الأمم المتحدة وفيما بينهما من اجل قبول ووضع مخطط السلام حيز التنفيذ.[1]

فالمغرب لم يحترم قرارات مجلس الأمن ولم يتعرض أبدا لأدني عقوبة نتيجة لتصرفه، فهو لم يحترم القرارات التي تفرض عليه التعاون كليا.

والمسألة هي إذن هي كيف سيكون رد فعل المنظومة الدولية من وقوف المغرب في وجه المواثيق والقوانين الدولية والعراقيل التي ما فتئ يعمل بها، في إطار الإجابة على هذا السؤال يمكن تصور مخرج ولعل نقل النزاع من " البند السابع".

الإلزامي قد يكون من مقدوره إجبار المغرب علي الانصياع واحترام القوانين الدولية والأمم المتحدة.[2]

وبتالي فإن الوضع المحتمل للنزاع تبقي عواقبه غير متوقعة وقد تكون خطيرة، فالمغرب يدعي أن الأمم المتحدة تصادق " قانونيا " علي حل سياسي يساعد علي تجاهل القانون الدولي وهذا أمر مستحيل، ولكن من المتوقع أن يتطور الوضع ليصل إلى مأزق قانوني والمتوقع هو تطور الوضع حسب التغيرات السياسية التي تحدث، وعند هذا الحد فأن الأفق يثير الكثير من الانشغال من كل

[1] كارلوس ميغيل, **الطريق القانوني والسياسي الطويل إلي مخطط بيكر الثاني هل هو محطة التاريخ**, عميد القانون الدستوري في جامعة سانتياغو دي كمبوستيلا, 2003.

[2] جريدة الخبر، يومية جزائرية، عدد 4174، 25 أوت 2004، ص 02.

الأوجه نظرا لأن كل التطورات السياسية المحتمل في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى انعدام استقرار سياسي اكبر فهذا التطور السياسي يمكن أن يصدر في الجانب المغربي أو الصحراوي .

ولا شك أيضا أن النزاع في إطار تسويته المستقبلية تلعب أطراف دولية أخرى فاعلة دورا هاما فيه وإن لم يكن ذالك بشكل مباشر، فلا يخفي أن منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا ظلت علي الدوام منطقة نفوذ فرنسي وبالتالي فأن فرنسا نظرا لعلاقاتها التاريخية ووجودها الاستعماري تتحكم في العديد من خيوط لعبة الأمم المتحدة في هذه المنطقة لاسيما ما يتماشي منها مع الطرح المغربي بخصوص قضية الصحراء الغربية فقد لعبت في هذا المضمار دورا هاما يساعدها في ذالك أنها عضو هاما في مجلس الأمن وتمتلك حق الفيتو لطالما استخدمت هذه الورقة على الطرف الأخر في النزاع.

وفرنسا هي التي كانت وراء خطة الحل الثالث أو الأنفاق الإطار الذي يعمل علي الدمج المقنع للصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية، عملت فرنسا المستحيل من اجل المغرب سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، و يقول وزير خارجية فرنسا السابق "لوي دي غيرنغو" أن لحل مشكلة الصحراء الغربية فرنسا ليس لديها مخاطب واحد هو المغرب.[1]

بالإضافة إلى فرنسا، تواجد أسبانيا التي تلعب هي الأخرى دورا لا يقل أهمية عن الدور الفرنسي في المنطقة بل قد يتعداه كونها كانت الدولة التي تحتل الصحراء الغربية قبل انسحابها منها عام **1975** تحت ضربات المقاومة الصحراوية ومن كون أسبانيا مستعمرة سابقة فهي تتحمل

[1] محمد فاضل إسماعيل، **رسالة إلي أخي المغربي**، تفاريتي، الصحراء الغربية، 2002، ص 65

المسؤولية التاريخية بل عليها كل المسؤولية كونها تواطأت مع المغرب في ما يخص احتلال الأخير للصحراء الغربية ومن هنا علي إسبانيا أن لا تتخلي أمام الهيئات الدولية عن ممارسة مسؤولياتها التي يخولها القانون الدولي في الدفاع في الدفاع عن مصالح الشعب الصحراوي التي كانت قد استعمرته كما يطالب بذالك ويؤده غالبية المجتمع المدني الاسباني، حتى يتمكن الشعب الصحراوي من ممارسة الاختيار الحر في استفتاء حر تشرف عليه وتنظمه المم المتحدة .

وخلال السنوات الأخيرة بدأت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة المغاربية تأخذ منحي آخر جديد يختلف عن سابق عهده فالولايات الأمريكية تولي اهتمام كبير بالمنطقة المغاربية التي لم تكن في سلم أولوياتها كما هو الحال منطقة الشرق الأوسط.

إن حل القضية الصحراوية لا يكمن إلا في أيادي هيئة الأمم المتحدة باعتبارها المسئولة عن حل القضايا والخلافات الدولية والمعنية الأولى بها، وتعتبر جبهة البوليساريو أن هيئة الأمم المتحدة تتباطأ وتتمادي في حل ملف القضية وأنها تناست الدول الكبرى مثل فرنسا من ما يعرقل حل الخلاف القائم بين الطرفين حيث أن البوليساريو تعتبر إن لا حل دون استفتاء تقرير المصير والغرب تعكسه بالحكم الذاتي ما يجعل هيئة الأمم المتحدة عاجزة أمام الطرفين.

خلاصة:

رأينا في هذا الفصل الاستفتاء وحلوله في النزاع في القضية الصحراوية من حلول تقليدية إلى حلول جديدة التي لم تأتي بنتيجة أو أي تقدم حتى طال عليها الزمن، وأصبحت حلول قديمة بسبب تشبث كل طرف برأيه، وكلما جاءت المنظمات الدولية بحلول جديدة قوبلت بالرفض إما من قبل المغرب أو من قبل جبهة البوليساريو، إلى أن أصبح المغرب يقترح حل واحد وهو الحكم الذاتي، بينما تقابله جبهة البوليساريو باستفتاء تقرير المصير والاستقلال، ما يطرح إشكالية كيف يكون حل هذا النزاع مستقبلا؟

خاتمة

الآن وبعد مضي أربعة عقود ونصف علي نشوب النزاع في الصحراء الغربية أن له أن يعرف طريقا إلي السلام، بل لابد أن تشهد المنطقة المغاربية حالة من الرخاء والأمن، لا محالة من أن تنعم شعوبها بما فيها الشعب الصحراوي المشتت بالاستقلال والعيش المشترك ومنذ إندراج القضية الصحراوية كونها قضية تصفية استعمار باعتراف من هيئة الأمم المتحدة والمغرب تحاول جاهدة فرض سيادتها علي المنطقة منذ اجتياحها أبان المسيرة الخضراء **1975** ولازالت الممارسات غير المقبولة والإنسانية مسلطة علي الشعب الصحراوي في الجزء المحتل من أرضه مع استغلال المغرب للموارد الطبيعية من فوسفات إلي السمك مع رفض المنظمات الدولية وبعض دول الاتحاد الأوروبي لكن هذا لا يمنع المغرب من ممارسة انتهاكاته في الصحراء مع مطالبة البوليساريو بمعاقبته قانونيا.

شهدت القضية الصحراوية تطورا منذ نشوبها بين المغرب والبوليساريو حيث وصلت إلى مرحلة كانت قد تؤدي إلى حلها لو لا عرقلتها من طرف المغرب الذي حارب بكل الوسائل من أجل فرض سيادته مع لجوء البوليساريو إلى الحلول السلمية ودعوات هيئة الأمم المتحدة، إن سياسة المغرب المتمثلة في المماطلة و دعوت الدول المعترفة بالجمهورية الصحراوية بسحب اعترافها، شكلت عقبة أمام جبهة البوليساريو التي أصبحت تبحث عن حلول أخري قد تؤدي إلى نقل القضية إلى وجهة أخري تسب في صالحها .

أن تسوية النزاع لا يمكن حلها عن طريق حلول لا تقنع ولا يقتنع بها الكل إن فرض الحلول من قبيل إتفاق الإطار، التقسيم، انسحاب، بعثة الأمم المتحدة أو الحكم الذاتي الموسع الذي جاء به المغرب أخيرا كحل النزاع كلها ليست بالحلول الجدية التي من شأنها حسم النزاع و إلى الأبد كونها

تفتقد إلى أدني الضمانات التي من شأنها حسم النزاع نهائيا وليس إلى فترة من الزمن فقط، وكونها أيضا لا تلقي القبول والإجماع من جميع الأطراف بل منحي القصر والإكراه التي تتنافى وقيم الديمقراطية والعدل هذا من جهة ومن جهة أخري، فهي بهذه الحال تقفز على حق الشعب الصحراوي الغير قابل للتصرف في تقرير مصيره، ويبقي النضال هو حله الوحيد لفرض قضيته.

إن التطورات الأخيرة التي طرأت علي القضية الصحراوية من عودة المغرب للاتحاد المغربي إلى أزمة الكركرات أدت إلى تطور ملحوظ في القضية حيث ساهمت في تعريف القضية على نطاق أوسع، شكلت عودت المغرب انقسام في الآراء غي جبهة البوليساريو بين المؤيد و الرافض للعودة من يعتبرها انتصار للقضة، و عودت المغرب للاتحاد الإفريقي ليس حبا فيه بل لتضيق علي القضية الصحراوية من قرب، حيث يعتبر الاتحاد الإفريقي مناصر قويا للقضية الصحراوية و هذا قد يشكل تحديا في المستقبل القضية الصحراوية .

إن تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية يعد بعيد المنال بسبب العراقيل من الطرفين وخاصة المغرب الذي أصبح يطرح مسألة الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع بعيدا عن استفتاء تقرير المصير، وهذا ما ترفضه جبهة البوليساريو وما جعل هيئة الأمم المتحدة عاجز أمام حل هذه القضية وهذا ما يطرح استفهام حول كيفية نهاية هذا النزاع وكيفية حله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

أ. الكتب:

1) اتفاقية السلام الموريتانيا الصحراوية التي وقعت في الجزائر 1979/08/05 (وثيقة وزارة الخارجية الجزائرية).

2) احمد رشيدي، حقوق الإنسان، دراسة في النظرية والتطبيق، ط2، مكتبة شروق الدولية، القاهرة، 2005.

3) أرزقي محمد نسيب، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

4) بكر محمد عصمت، الشعب الصحراوي قصة وكفاح، دار البحتري للدراسات والنشر، دمشق، 2002.

5) جص دعودة، الإطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، .

6) جهاد عودة الغطار الدولي لمشكلة الصحراء الغربية، منشورات الجمعية الإفريقية، ؟؟ سنة 1989.

7) خليل بديع ليلى، ضواء وملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب، دار المسيرة، ط1، بيروت، 1976.

8) راغب سعد الله، ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبي والتشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.

9) سلفادور بابار كاري و باولا كانيتكاستيا، الصحراء الغربية في القلب، فالنسيا- إسبانيا، 1999، تر: أحمد الشيعة.

10) صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

11) طاهر مسعود، النزاع على الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو، دار المختار، ط1، 1997.

12) عابد شارف، أزمة الصحراء الغربية حلول غائبة وسياق أمن إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

13) عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار اقواس للنشر، تونس، 1994.

14) عبد الوهاب، البوليساريو جيش وشعب، دار المنارة للدراسات والترجمة، دمشق، 1987.

15) العربي بن رمضان، منظمة الوحدة الإفريقية وقضية الصحراء الغربية.

16) عمر سعد الله، تقري المصير السياسي لشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

17) عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

18) غريب عبد العزيز، مشكلة الصحراء الغربية، منشورات الجمعية الإفريقية، القاهرة، 1987، ص 32.

19) كارلوس ميغيل، الطريق القانوني والسياسي الطويل إلي مخطط بيكر الثاني هل هو محطة التاريخ، عميد القانون الدستوري في جامعة سانتياغو دي كمبوستيلا، 2003.

20) مانع جمال عبد الناصر، القانون الدولي العام (المدخل والمصادر)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005 .

21) محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار المغرب للنشر والتوزيع، 2002.

22) محمد فاضل إسماعيل، رسالة إلى أخي المغربي، تفاريتي، الصحراء الغربية، 2002.

23) مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، دمشق.

24) مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، سوريا، 1998.

25) مصطفى سلام حسين، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986.

26) معراف إسماعيل، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

27) منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الصحراء الغربية (246-2015)، 10 أفريل 2015.

28) هارون علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

ب.الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) أحمد محمد طوزان، الدخول في المفهوم القانوني لحق تقرير المصير بين تحقيق الاستقلال والانفصال، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق قسم القانون الدولي، جامعة دمشق، 2013.

2) شعنان مسعود، نزاع الصحراء الغربية: حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

3) عمرون محمد، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى ؟؟ بيكر الثاني، مذكرة ليسنس شهادة الماجستر، كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر سنة 2006.

ج. المجلات والدوريات:

1) جريدة الخبر ,يومية جزائرية ، عدد 4174، 25 اوت 2004 .

2) الداهبة ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية: مقارنة للحلول، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 38، ربيع 2013.

3) رسالة الملك الحسن الثاني المؤرخة في 1991/03/15، المصدر جريدة واشنطن بوسط الأمركية، العدد 03 يوم 1992/03/03.

4) السيد حمدي بحطية، جريدة الصحراء الحرة "ماذا وراء وجه روس"، العدد 591، 25 مارس 2010.

5) قضية الصحراء الغربية مشكلة تصفية استعمار و تقرير المصير، من المنشورات المحفوظة لدى وزارة الإعلام الصحراوية، مؤرخ بتاريخ مارس 2002.

6) مجدي علي عبيد، صراع الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام لدراسات السياسة والإستراتيجية، العدد 95، 1989.

ح. التقارير والقرارات:

1) تقرير الأمين العام 565/2003/ المؤرخ في 200/05/23"

2) تقرير الأمين العام رقم /613/, المؤرخ في 2001/09/20

3) تقرير الأمين العام رقم 23299 المؤرخ في 1991/12/19.

4) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 5/26/85 المؤرخ في 1993/08/04، ملاحق متعلقة بمعايير المشاركة في الاستفتاء.

5) تقرير الأمين العام، 131/ 2000 المؤرخ في 2000/02/23.

6) تقرير البعثة إلى الصحراء الغربية، ص 95-117-120 (تقرير حول استجواب الرئيس بومدين).

7) تقرير العام للأمم المتحدة، 1999/1098، 8 أكتوبر 1999 القسم المتعلق بتحديد الهوية والطعون.

8) قرار رقم 1108 الصادر بتاريخ 1997/05/22 عن مجلس الأمن.

9) قرار رقم 1282 الصادر عن مجلس الأمن يتاريخ 1999/12/19، S1RES/1282

10) قرار رقم 2625، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة 25.

خ. المواقع الالكترونية:

- أحمد بادي محمد سالم، بان كي مون في مخيمات اللاجئين، 15 مارس 2016، من موقع مجلة المستقبل الصحراوي.
- www.futurasahara.net
- www.moqatel.com
- www.al jazeera.com
- www.ar.m.wikibedia.org.wiki.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

1) Sidi M.Omar, Analyse du conflit du sahara occedental, South Africa relation volume.

2) Tony Hadjes, Sahara Occedental, origine et jeux une guerrre au desert, L'hormattan, Paris.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة تمثل الحدود الإقليمية للأراضي الصحراوية المحررة والمحتلة.

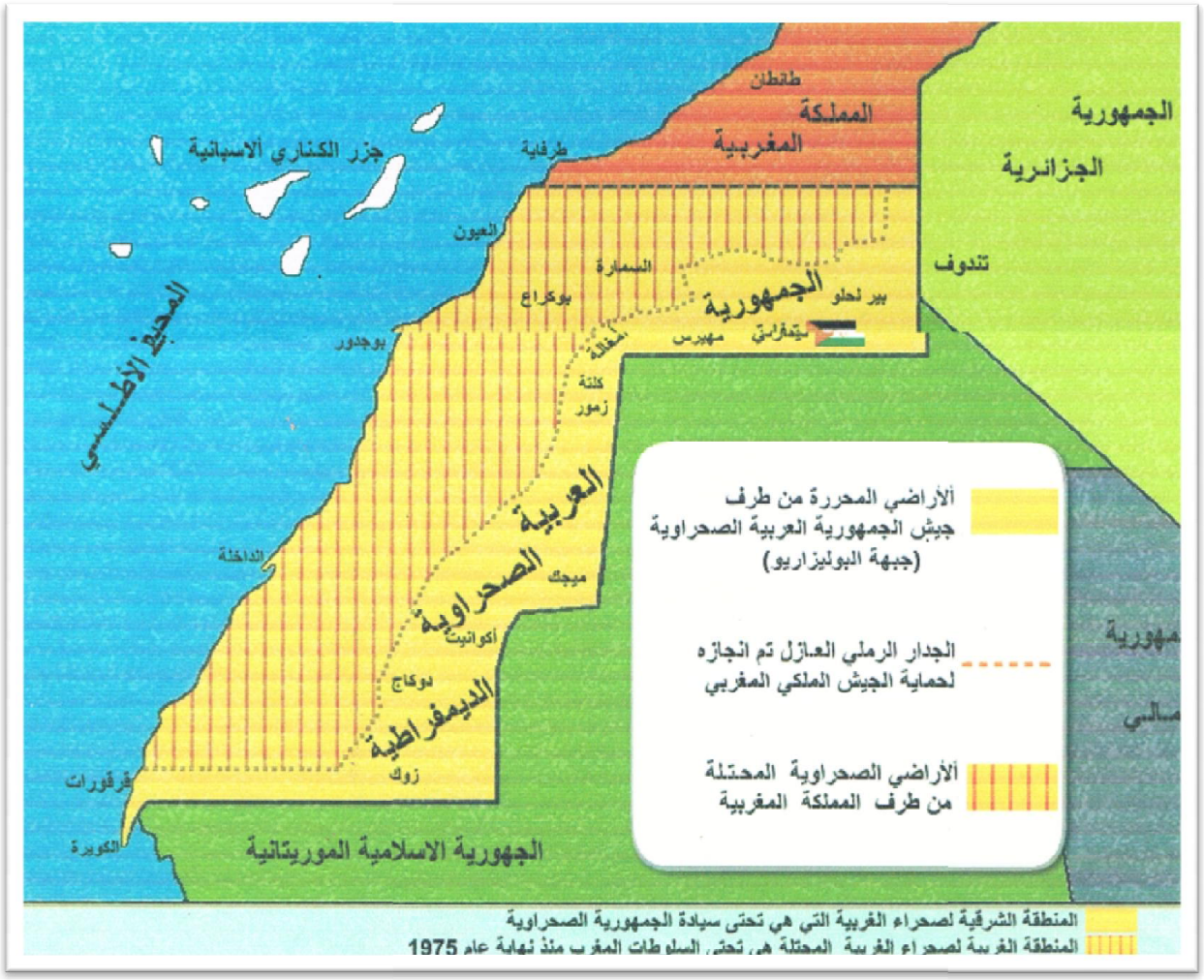

الفهرس

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الإهداء.

خطة البحث.

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الصحراء الغربية والقضية الصحراوية إطار معرفي.

تمهيد.....10

المبحث الأول: التعريف بالصحراء الغربية والقضية الصحراوية.....11

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية.....11

المطلب الثاني: حول أصل و عدد سكان الصحراء الغربية.....14

المطلب الثالث: التعريف بالقضية الصحراوية ووضعيتها القانونية.....18

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية.....24

المطلب الأول: الحركة الوطنية و تأسيس جبهة البوليساريو.....24

المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية.....26

المطلب الثالث: مواقف الأطراف المعنية بالنزاع في الصحراء الغربية.....29

خلاصة.....34

الفصل الثاني: آفاق القضية الصحراوية في ضل دور المنظمات الدولية.

تمهيد.....36

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في حل النزاع و أزمة الكركرات.....37

المطلب الأول: الأمم المتحدة و الصحراء الغربية.....37

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية في عهد "بان كي مون".....40

المطلب الثالث: أزمة الكركرات.....43

المبحث الثاني: الإتحاد الإفريقي ومستقبل القضية الصحراوية.....47

المطلب الأول: موقف الاتحاد الإفريقي من قضية الصحراء الغربية.....47

المطلب الثاني: جهود الاتحاد الإفريقي (الوحدة الإفريقية) لحل القضية الصحراوية.....50

المطلب الثالث: عودة المغرب للاتحاد الإفريقي 30 يناير 2017.....53

خلاصة.....58

الفصل الثالث: أفاق القضية الصحراوية في دور رهان استفتاء تقرير المصير.

تمهيد.....60

المبحث الأول: تحديات الاستفتاء وعراقيله.....61

المطلب الأول: إشكالية تحديد هوية الناخبين والطعون المغربية.....61

المطلب الثاني: تمسك المغرب بمبدأ الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية.....68

المطلث الثالث: أفاق تنظيم استفتاء تقرير المصير.....71

المبحث الثاني: الحلول المختلفة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية....73

المطلب الأول: مشاريع بيكر.....73

المطلب الثاني: مشروع الحكم الذاتي الموسع.....77

المطلب الثالث: مستقبل التسوية السلمية.....81

خلاصة.....85

خاتمة.....87

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.